

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٤٩

الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس . . . . . (إكوادور)

مشروع القرار (A/73/L.35)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد  
تن - باو (غيانا).

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

البند ٧٨ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

مشروع القرار (A/73/L.41)

تقرير الأمين العام (A/73/68 و A/73/368)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة لعرض مشروع القرار A/73/L.35.

تقريران عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (A/73/74 و A/73/373)

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد بلدي أن يخاطب الجمعية العامة بشأن البند ٧٨ من جدول الأعمال، "المحيطات وقانون البحار". حظيت سنغافورة في هذا العام بعظيم شرف تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/73/L.35. وقد قامت بالتنسيق الفعلي زميلتي،

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها التاسع عشر (A/73/124)

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1842607 (A)



أولاً، يقيم مشروع القرار أنشطة السلطة الدولية لقاع البحار. ومن بين أمور أخرى، يرحب المشروع بالتقدم الذي أحرزته السلطة في وضع أنظمة لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، ويؤكد ضرورة التحلي بروح الانفتاح وتوحي الشفافية باستمرار. ويرحب أيضاً بقرار اعتماد الخطة الاستراتيجية للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ (ISBA/24/A/4)، فضلاً عن الجهود التي تبذلها السلطة لإحراز تقدم في وضع خطط إدارة بيئية إقليمية، لا سيما حيث توجد حالياً عقود استكشاف.

ثانياً، يُسلم مشروع القرار باحتياجات الدول النامية في سياق الطلبات المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري. وفي هذا الصدد، يعدل مشروع القرار اختصاصات الصندوق الاستثماري ومبادئ التوجيهية وقواعده بغرض تيسير إعداد الطلبات المقدمة إلى اللجنة. ويقرر مشروع القرار أيضاً أن يتاح لأعضاء اللجنة خيار الانضمام إلى نظام التأمين الصحي في المقر بعد دفع التكلفة الكاملة لقسط التأمين. سيكون ذلك على أساس استثنائي ومن دون أن يشكل سابقة لبنود أخرى من جدول الأعمال.

ثالثاً، يشدد مشروع القرار على أهمية العمل الذي يضطلع به المؤتمر الحكومي الدولي لوضع نص لصك ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارجة نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، يرحب مشروع القرار بعقد الاجتماع التنظيمي والدورة الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي. ويطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد الدورتين الثانية والثالثة للمؤتمر الحكومي الدولي في عام ٢٠١٩.

رابعاً، يحيط مشروع القرار علماً بالمناقشات التي دارت في الاجتماع التاسع عشر للعملية التشاورية غير الرسمية بشأن

السيدة ناتالي موريس - شارما، مديرة الشعبة القانونية الدولية بوزارة العدل في سنغافورة. ولم تتمكن السيدة موريس - شارما من الانضمام إلينا اليوم بسبب التزامات تتعلق بعملها، وقد طلبت مني أن أبلغ الجمعية بأسفها. كما أنها تود أن تعرب عن بالغ تقديرها للدعم الذي قدمته جميع الوفود من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة مقبولة للجميع. وأود أن أبدا بعرض مشروع القرار بالنيابة عنها.

لا يزال مشروع القرار المعروض علينا أحد أهم وأشمل القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً بشأن المحيطات وقانون البحار. ولهذا السبب، أصبح يعرف باسم القرار الجامع بشأن المحيطات. وهو يشمل طائفة واسعة من الأنشطة ومجموعة كبيرة من المسائل، بما فيها تلك المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات والصكوك ذات الصلة؛ وبناء القدرات؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وأعمال الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، أي السلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري والمحكمة الدولية لقانون البحار؛ والسلامة والأمن البحريين؛ والبيئة البحرية والموارد البحرية؛ والتنوع البيولوجي البحري؛ وعلوم البحار؛ والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية؛ والتعاون الإقليمي؛ والعملية التشاورية غير الرسمية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار؛ وأنشطة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

وقد عُقدت المشاورات غير الرسمية لهذا العام على مدى تسعة أيام من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ومن ١٤ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وكما هو الحال دائماً، كانت المفاوضات مكثفة وتطوّرت إلى مجموعة واسعة من المسائل. وحرصاً على الوقت، لن أحاول تغطية جميع المسائل المثارة. بيد أنني سأسلط الضوء على ست نقاط، كأمثلة على المسائل التي تمخضت عن مفاوضات هذا العام.

ينطوي على تحديات خاصة، إلا أن الوفود تمكنت في نهاية المطاف من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل اقتراح وفقرة. ولذلك، يسرني بالغ السرور أن أقدم مشروع القرار إلى الجمعية لاعتماده. ويحدوني الأمل في أن تُبدي الوفود اليوم نفس روح التعاون والتفاهم التي اتسمت بها المفاوضات، وأن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

أود الآن أن أتكلم بإيجاز بصفتي الوطنية لطرح ثلاث نقاط. أولاً، أود أن أشدد على مدى أهمية النظام الدولي القائم على القواعد بالنسبة لمحيطاتنا وبحارنا. لقد أصبح ذلك أكثر أهمية في وقت يتزايد فيه الحصار المفروض على تعددية الأطراف. ونحن بحاجة إلى مزيد من التفاهم المتبادل والتعاون واحترام القانون الدولي، وليس أقل من ذلك. وفي ذلك الصدد، نعيد تأكيد الدور المركزي لاتفاقية قانون البحار التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ في حدوده جميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار. ونشدد أيضاً على أهمية العمل الذي تضطلع به السلطة الدولية لقاع البحار لوضع مشروع النظام المتعلق بالاستغلال، والمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الخارجة عن الولاية الوطنية لوضع نص صك دولي ملزم قانوناً بموجب الاتفاقية. ووضع هذه الصكوك يوضح مجموعة القوانين والأنظمة الأساسية لإدارة المحيطات ويعتبر إضافة لها. ولذلك، نتوق إلى العمل بشكل وثيق مع الوفود الأخرى في الدورتين المقبلتين لوكالة الاتصالات الدولية والمؤتمر الحكومي.

هذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أهمية بناء قدرات الدول فيما يتعلق بالمحيطات وقانون البحار. إذ لا يكفي أن تكون لدينا أدوات ومؤسسات وعمليات جيدة على الصعيد الدولي. فنحن بحاجة أيضاً إلى ضمان أن تتوفر للبلدان الموارد البشرية اللازمة والقدرة على تنفيذ تلك الصكوك، والمشاركة في أعمال المؤسسات والعمليات ذات الصلة. وتعتقد سنغافورة، بوصفها

موضوع الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية، ويدعو الدول إلى النظر في اتخاذ تدابير ونهج ملائمة فعالة من حيث التكلفة لتقييم معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة لموضوع الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية. ولدى النظر في هذا الموضوع سيؤخذ في الاعتبار نهج التحوط والنظم الأيكولوجية وأفضل المعلومات العلمية المتاحة، حسب الاقتضاء. ويمضي مشروع القرار ويقرر بأن مناقشات الاجتماع المقبل ستركز على موضوع علوم المحيطات وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

خامساً، فيما يتعلق بالعملية المنتظمة، يرحب مشروع القرار بالاجتماعات ويؤيد توصيات الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويحيط مشروع القرار علماً، في جملة أمور، بموافقة الفريق العامل المخصص الجامع على المخطط العام للتقييم العالمي الثاني للمحيطات وجدوله الزمني الأولي وخطة تنفيذه.

سادساً، أُتخذ إجراء هذا العام لمعالجة الطول المتزايد لمشروع القرار وتحسين وتيسير قراءته. والقرار الحالي، القرار ٧٣/٧٢، يضم ٥٦ فقرة في جزء الدياحة و ٣٧٠ فقرة في جزء المنطوق. وقيل أن ذلك يقوض قراءته وفعاليتها. وناقشت الوفود هذا الأمر لبعض الوقت، وفي هذا العام اتخذنا أخيراً خطوات لمعالجة هذه المسألة، مما أدى إلى التخلي عن صياغة عفا عليها الزمن أو مكررة. كما أُعيد ترتيب الجزء التاسع من مشروع القرار لتحسين الاتساق. وتعترم الوفود مواصلة هذه الجهود لتبسيط صياغة مشروع القرار في العام المقبل.

أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على دعمها الممتاز طوال العملية. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص شكري لجميع الوفود التي شاركت مشاركة نشطة وبناءة خلال المفاوضات. وفي حين أن عدداً من المسائل

الصعيد الدولي والالتزام بالمبادئ والحقوق والواجبات الواردة في الاتفاقية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج لعرض مشروع القرار A/73/L.41.

**السيدة سكارى (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** تشرفت النرويج بتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/73/L.41، بشأن استدامة مصائد الأسماك. ويسعدني اليوم أن أقدم هذا النص بالنيابة عن جميع الدول المقدمة له. وبالنيابة عن المنسق، أندرياس كرافيك، والنرويج، أود أن أشكر المدير غابرييل غوتشي - وانلي وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على خبرتهم ومهنتهم ودعمهم القيم قبل وأثناء المشاورات. ويمثل مشروع قرار هذا العام خطوة أخرى إلى الأمام في حفظ وإدارة الأرصد السمكية، التي تشكل موردا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في كثير من أنحاء العالم ومن أجل مستقبلنا المشترك.

ويؤدي الغذاء المستدام من النظم الإيكولوجية المائية دورا حاسما بشكل متزايد في مجال الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد العالمي. ومصائد الأسماك مهمة للغاية بالنسبة للعمالة والتجارة وتحقيق الرفاه الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. ويتناول مشروع القرار المعروض علينا مسائل حيوية مثل تأمين مصائد الأسماك المستدامة الصغيرة ومكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومعالجة مشكلة قدرات الصيد المفرطة ومواصلة تحسين التعاون دون الإقليمي والإقليمي لتحقيق الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وتشجيع استخدام المشورة العلمية في تطوير واعتماد وتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة. كما يتناول المسائل ذات الصلة التي يجري تناولها في منتديات الأمم المتحدة الأخرى، والتي تشمل الشواغل البيئية مثل التلوث البحري والقمامة البحرية، لا سيما البلاستيك واللدائن الدقيقة، والضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية، وأثر تغير المناخ العالمي. ومن

دولة جزرية صغيرة لا توجد لديها موارد طبيعية، أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي لتحقيق التنمية والتقدم المستدامين لأي بلد. لذلك، فقد أنشأنا في عام ١٩٩٢ برنامج سنغافورة للتعاون، وهو مناهجنا الرئيسي لمساعدة البلدان النامية الزميلة وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وفي تموز/يوليه من هذا العام، نظمنا دورة بعنوان "الموارد البحرية المستدامة: تعزيز التنوع البيولوجي في الممرات المائية الساحلية"، أدخلت نوحا مختلفة إلى ميدان إدارة وتعزيز التنوع البيولوجي البحري في الممرات المائية الساحلية. وفي كانون الثاني/يناير من العام المقبل سننظم دورة عن قانون البحار الدولي تركز على الاتفاقية، وتغطي مسائل ترسيم الحدود البحرية، وتدرس دور المنظمات الدولية ذات الصلة.

أما نقطتي الثالثة والأخيرة فتتعلق بالتنفيذ الجاري للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي العام الماضي عقدت الأمم المتحدة مؤتمر المحيطات، الذي حظي بأكثر من ١٤٠٠ التزام طوعي حتى الآن. وعلى الرغم من نجاحه، لا يمكننا أن نكتفي بما حققناه من إنجازات، بل يجب علينا أن نستمر في الحفاظ على الزخم الذي تولد، وأن نلبي النداء، وأن يتصرف حيال ذلك مؤتمر المحيطات والجمعية العامة، وأن ننفذ التزاماتنا الطوعية.

في الختام، أود أن أقول إنه مهما شددنا على أهمية محيطاتنا وبحارنا لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك التشديد. فهي توفر سبل العيش للملايين من الناس، وتمكن من توفير الأمن الغذائي والتجارة البحرية، وتنظم المناخ، وتشكل مصدرا هاما للطاقة المتجددة. بالنسبة لسنغافورة، وهي دولة جزرية صغيرة، تعتمد على المحيطات والبحار من أجل بقائها، فإنها ملتزمة التزاما راسخا بقانون البحار وتؤمن إيمانا شديدا بأن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد هو العنصر الرئيسي لضمان استدامة محيطاتنا وبحارنا ومواردها للأجيال المقبلة. ولذلك أود أن أنهي كلمتي بالتشديد على أهمية احترام سيادة القانون على

البحرية واقتصاد المحيطات. ويلتزم الفريق بتحفيز إيجاد حلول جريئة وعملية لسلامة المحيطات والثروة المحيطية، تدعم أهداف التنمية المستدامة وتبني مستقبلاً أفضل لكوكب الأرض وشعبه.

إن الالتزام بحماية البيئة البحرية وصونها منصوص عليه بوضوح في الاتفاقية، ويتعين على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلوث البيئة البحرية والحد منه ومكافحته. وتشكل القمامة البحرية إحدى أكبر المشاكل البيئية في عصرنا، حيث ينتهي سنوياً حوالي ٨ ملايين طن من البلاستيك في المحيطات. وتأتي معظم تلك النفايات من مصادر على اليابسة، لأن العديد من البلدان لا توجد لديها أنظمة كافية لإدارة النفايات. ولذلك، من المهم بشكل حيوي تحسين إدارة النفايات في البلدان النامية وزيادة الوعي بمسألة القمامة البحرية وتيسير برامج التنظيف الفعالة. وتضطلع النرويج بدور رائد في الجهود العالمية لتعزيز نظافة المحيطات وسلامتها. ويشكل برنامج التنمية لمكافحة القمامة البحرية عنصراً رئيسياً في الجهود التي تبذلها حكومة بلدي في مجال المحيطات، وقد زادت النرويج بدرجة كبيرة من التمويل الذي يهدف إلى معالجة هذه المشكلة. وهي تعمل على ضمان أن يكون منع التلوث البحري، بما في ذلك نفايات البلاستيك البحرية، موضوعاً رئيسياً لصندوق PROBLUE الاستئماني الذي أنشأه البنك الدولي مؤخراً. وقدمت النرويج ١٢٥ مليون كرونة للصندوق في هذا العام.

ويشكل تشجيع وتسهيل البحث العلمي البحري عنصراً أساسياً في الاتفاقية وهو أمر حيوي لتحقيق الاستخدام للمحيطات وحفظها. وتؤيد النرويج بقوة القرار القاضي بالتركيز في مناقشات العام المقبل، في إطار العملية التشاورية غير الرسمية، على موضوع علوم المحيطات وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

إن النرويج من بين المؤيدين الثابتين لعملية وضع صك جديد لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في المناطق

بين المسائل المهمة الأخرى التي يتناولها الحاجة إلى ضمان تهيئة ظروف عمل لائقة في مجال مصايد الأسماك والقطاعات البحرية الأخرى.

أود الآن أن أتكلم بصفتي الوطنية. يسر النرويج أن تنضم إلى الآخرين في تقديم مشروع القرار A/73/L.35، المعنون "المحيطات وقانون البحار"، والذي عرضه السفير غفور (سنغافورة). ونشكر سنغافورة والسيدة موريس شارما على قيادتها الحكيمة والفعالة خلال جولتي المشاورات. ويتناول مشروع القرار المسائل الهامة المتعلقة بتنفيذ قانون البحار. ونحن نؤيده بالكامل وكذلك المعايير التي يحددها للأنشطة في المحيطات. وتعيد ديباجته التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تجري فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وتؤيد النرويج هذا الرأي تأييداً كاملاً. والاتفاقية تبين بوضوح التزامات الدول وحقوقها على السواء. ولا غنى عن ذلك الإطار للاستخدام المستدام للموارد البحرية وحماية البيئة البحرية وسلامة وأمن الشحن والتعاون الدولي والإقليمي والبحوث العلمية البحرية.

إن المحيطات تنطوي على إمكانات هائلة فيما يخص تلبية احتياجات العالم من الموارد وخلق الوظائف وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكننا لن نكون قادرين على الاستفادة من تلك الإمكانيات من دون تحقيق نمو مستدام في الصناعات القائمة على المحيطات. وقد أنشأت رئيسة وزراء النرويج، إرنا سولبرغ، في هذا العام، بالاشتراك مع رؤساء دول وحكومات الدول الساحلية في جميع أنحاء العالم، الفريق الرفيع المستوى من أجل بناء اقتصاد مستدام للمحيطات. وسيستفيد الفريق من خبرات علمية بارزة من جميع أنحاء العالم وينظر في الاقتراحات القائمة على أدلة للتعامل مع أزمة المحيطات العالمية، بما في ذلك بشأن مصايد الأسماك المستدامة وإيجاد حلول لمشكلة الطاقة انطلاقاً من المحيطات والسياحة والنهج الجديدة للمحميات



إجراءات فورية وملموسة لإحداث تغيير حقيقي. وهذه الحالة مُبينة بوضوح في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/73/368، ولا سيما في الفقرتين ٣ و ٤، اللتين تصفان حالة المحيطات بأنها محفوفة بالمخاطر وأنها تشكل حالة طوارئ عالمية. ومما يثير القلق بالدرجة نفسها النتائج التي خلصت إليها دراسة حديثة، مشار إليها في التقرير أيضاً، والتي مفادها بأن الهدف ١٤ يحتل المرتبة الأخيرة في الأهمية بين جميع أهداف التنمية المستدامة، الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولذلك، تتطلع الجماعة الكاريبية إلى نتائج الجهود الجارية لوضع منهجية لمؤشرات الهدف ١٤، على أمل أن يمكن ذلك من تحسين آفاق زيادة الوعي بهذا الهدف.

إن مشروع القرارين اللذين سيعتمدان اليوم - مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/73/L.35) ومشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/73/L.41) - هما نتاج مفاوضات طويلة ومكثفة، مع إبداء الوفود مرونة ورغبة في تعزيز أهداف مشروع القرارين. ونود أن نشكر الميسرين المشاركين، السيدة ناتالي موريس - شارما، ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، اللذين مكنانا، بقيادتهما القديرة، من اختتام مشاوراتنا بنجاح. ومن شأن مشروع القرارين، معاً، أن يوفر خطوات هامة نحو تعزيز تنفيذ الصكوك القائمة المتعلقة بالمحيطات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وبناء على ذلك، ستقدم الجماعة الكاريبية دعمها التقليدي لكلا النصين.

وكان عقد الدورة الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، في أيلول/سبتمبر، إنجازاً بارزاً نحو سد الثغرة القانونية المتعلقة بحماية واستخدام الموارد في أعالي البحار. وتود الجماعة الكاريبية أن تهنئ رئيسة المؤتمر، السفيرة رينا ممثلة سنغافورة، على الطريقة الفعالة التي أدارت بها عملنا، وتتطلع إلى عقد الدورات المتبقية خلال السنتين المقبلتين.

الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونذكر تماماً التحديات التي تنتظرنا، حيث سيتعين على المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام حل مسائل شديدة التعقيد والحساسية. ومع ذلك، لا نزال نأمل في أن تتمكن من التوصل إلى نتيجة متفق عليها من خلال إجراء مفاوضات بناءة ومرنة بين الدول في ظل القيادة الفعالة والمرنة للسيدة رينا لي (سنغافورة).

أود أن أختتم بالإعراب عن تقدير النرويج للعمل الجاد والتعاون من جانب جميع الوفود المشاركة في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرارين. ونأمل أن يستمر هذا النهج البناء فيما نواصل معالجة القضايا المعقدة العديدة المتعلقة بالمحيطات ومصايد الأسماك.

**السيدة ميلز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية):** أتشرف بأن أتكلم بالنيابة عن البلدان الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٧٨ من جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار.

ترحب الجماعة الكاريبية بفرصة المشاركة في مناقشة اليوم، حيث أن القضايا قيد النظر تكتسي أهمية بالغة لأعضائها بوصفها دولاً جزرية صغيرة نامية يرتبط مصيرها ارتباطاً وثيقاً بالمحيطات. ولذلك، نشكر الأمين العام على مختلف التقارير التي أعدت لتوجيه مداولاتنا فيما نقيم ما استطعنا تحقيقه منذ آخر اجتماع لنا لمناقشة هذه القضايا خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/72/PV.63 وما يليها).

ومن الواضح أن جهودنا كمجتمع دولي لمواجهة التحديات التي تعصف بمواردنا البحرية قد أسفرت عن نتائج متباينة. وبمكنا أن نفخر بحقيقة تزايد الوعي بالمخاطر التي تواجه محيطاتنا وبحارنا، وأن هذا الوعي يعززه شعور أقوى بالطابع الملح لاتخاذ

وكذلك أصبحت بلدان الجماعة الكاريبية أطرافاً في العديد من الصكوك خلال السنة الماضية. فقد انضمت سانت كيتس ونيفس، في شباط/فبراير، إلى اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال. وقد وقعت غرينادا أيضاً على الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها في تموز/يوليه.

وعلى الرغم من زيادة المعرفة بما يكمن تحت محيطاتنا وبحارنا، فإننا لا نزال محدودين في مدى فهمنا فهما حقيقياً لحالة وطبيعة البيئة البحرية، بما في ذلك موارد قاع المحيطات. ولذلك السبب، ترحب الجماعة الكاريبية بإعلان عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة للأعوام ٢٠٢١-٢٠٣٠ وتتطلع إلى العمل الذي سيسترشد به في مختلف الأنشطة والبرامج المضطلع بها خلال تلك الفترة. ونأمل أنه يلهم - بالإضافة إلى تحسين معرفتنا بالمحيطات - نوع العلم والابتكارات التكنولوجية والتفاعل والسياسات اللازمة الضرورية لضمان اتخاذ إجراءات فعالة لدعم المحيطات.

ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى الاجتماع العشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في العام المقبل، والذي سيكون موضوعه عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. فنحن نعتقد أنه سيكون مكملها ما للعمل الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في حزيران/يونيه بشأن الضحيج تحت الماء الناشئ من الأنشطة البشرية، تحت إشراف الممثلين الدائمين لترينيداد وتوباغو وقبرص.

وتظل آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات والبحار محورية للمداورات الجارية. لقد شهدنا اتجاه تفاقم وتعميق عندما

والجماعة الكاريبية مستعدة للقيام بدورها لتحقيق نتيجة ناجحة في ٢٠٢٠.

وكذلك تدعم الجماعة الكاريبية الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، الذي يشترك في رئاسته باقتدار زميلنا الخبيران من بربادوس وإستونيا، دعماً كاملاً. وإذ تزداد كثافة العمل في إعداد تقرير التقييم العالمي الثاني للمحيطات، يمكن لأعضاء الجمعية العامة أن يطمئنوا على أن الجماعة الكاريبية ستواصل مشاركتها في العملية.

وظلت بلدان الجماعة الكاريبية تؤدي دورها في دعم اعتماد الخطط والبرامج والسياسات التي تهدف إلى ضمان صحة محيطاتنا وبحارنا والحفاظ عليها. وإذ تحمي جزر البهاما حالياً أكثر من ١٠ في المائة من أراضيها الساحلية البحرية، فإنها أطلقت تعيينها للـ ١٠ في المائة المقبلة من المناطق البحرية المحمية، في إطار التزامها ببلوغ هدفها المتمثل في حماية ٢٠ في المائة من مياهها بحلول العام ٢٠٢٠.

وكما لاحظنا العام الماضي، فقد اتخذ عدد من بلدان الجماعة الكاريبية تدابير لحظر استخدام المنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، وهي أنتيغوا وبربودا وبليز وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا وغرينادا. وأعلنت جامايكا مؤخراً أنها أيضاً ستفرض حظراً مائثاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، يتم استكمالها بحظر يدخل النفاذ في الفترة نفسها على استيراد رغوّة البوليستيرين، وكذلك على استيراد وصنع قصبات الشرب البلاستيكية. وأعلنت بربادوس كذلك أنها ستحظر المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة والإستيروفوم، مع بدء النفاذ اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، وقعت جزر البهاما كذلك على مذكرة تفاهم من أجل حظر أوعية الإستيروفوم والبلاستيك التي تستخدم مرة واحدة بحلول ٢٠٢٠.

ويبقى لا غنى لنا عن العمل الذي تضطلع به السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري، من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية. ولذلك، فإننا نرحب بالتقارير الإيجابية للعمل الذي تقوم به كل هيئة للوفاء بالولاية المنوطة بها.

ويسعدنا كثيرا أن نلاحظ التقدم المحرز فيما يتعلق باستعراض المادة ١٥٤ ووضع الخطة الاستراتيجية من قبل السلطة. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالجهود لضمان الاتساق والترابط مع أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن وضع لوائح بيئية وخطط إدارية قوية. ونعتقد أن ذلك يبشر بالخير للدور القيادي الذي تضطلع به السلطة في ذلك الصدد، ولا سيما في سياق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن الدورة الرابعة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار التي احتتمت مؤخرا تخضع لجدول زمني منقح للاجتماعات، التي شهدت حضورا قياسيا في دورتي مجلس السلطة وجمعية السلطة على السواء: ٧٧ بلدا، ٧٥ منها أعضاء و ٢ مراقبين، قدمت وثائق تفويض لدورة الجمعية، بينما قدم ٦٠ بلدا، ٣٢ منها أعضاء في المجلس و ٢٨ غير أعضاء في المجلس، ووثائق تفويض للمجلس.

ولا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية عمل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار للأمم المتحدة. وتشيد الجماعة الكاربية بالشعبة على مهنتها وتفانيها في أداء واجباتها على الرغم من مواردها المحدودة، وتشارك في الدعوة إلى توفير الموارد اللازمة لتمكينها من الاستمرار في أداء مهامها.

ويجب كذلك الإشادة بالعمل الذي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج التدريب على مصائد الأسماك في آيسلندا والمعهد الدولي للمحيطات، في بناء القدرات وتيسير نقل المعارف والتكنولوجيا في إدارة المحيطات واستخدام الموارد البحرية، والثناء عليه.

لا تتوأكب إجراءات مكافحة تغير المناخ وتحمض المحيطات مع ما يلزم عمله فعلا لتغيير الاتجاهات الحالية. ولا يتجلى ذلك على نحو أكثر وضوحا من تجليه في توفير الموارد لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. ولذلك، كان من دواعي سرور الجماعة الكاربية أن الأمين العام سعى إلى مواجهة المسألة بالقيام مؤخرا بتعيين رئيس وزراء جامايكا ورئيس فرنسا نصيرين لتمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ بهدف زيادة فرص التمويل التي تشتد الحاجة إليها. ونعتقد أن ذلك سيكون وسيلة هامة يمكن من خلالها توجيه الانتباه إلى هذه المسألة، مع الاستعداد كذلك، في نفس الوقت، لمؤتمر قمة الأمين العام الخاص بالمناخ في العام ٢٠١٩.

وترحب الجماعة الكاربية بموافقة لجنة القانون الدولي على إدراج مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر في برنامج عملها طويل الأجل. وهناك العديد من المسائل القانونية الهامة التي تهم دول الجماعة الكاربية، مثل الآثار القانونية المترتبة من ارتفاع مستوى سطح البحر على خطوط الأساس، التي تؤثر بدورها على حدود المناطق البحرية والحدود الممتدة من خطوط الأساس تلك. إن القرار المتعلق بالنظر في ارتفاع مستوى سطح البحر ملائم وجيد التوقيت في آن معا، ولم يكن ليأتي في ساحة أفضل. ونعيد تأكيد نداءنا الوارد في اللجنة السادسة بنقل الموضوع إلى برنامج عمل اللجنة النشط، ونتطلع إلى الأعمال المقبلة للجنة في ذلك الصدد.

وتظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار محورا للإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ويؤكد الطابع العالمي والموحد للاتفاقية على أهميتها الاستراتيجية كأساس للعمل الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري. وتظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بوصفها دستور المحيطات، أساسية لتحقيق الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد البحرية.



كما أن التعاون والتنسيق ينبغي أن يشملاً أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالمحيطات. ومما لا شك فيه أن جهود بناء القدرات وإقامة الشراكات ستظل بالغة الأهمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نود أن نشكر الشركاء الثنائيين ومنظومة الأمم المتحدة على ما قدموه من دعم حتى الآن، ونتطلع إلى تعزيز تلك العلاقات في السنوات المقبلة. فعلى سبيل المثال، وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، نال في عام ٢٠١٨ مواطنون من الجماعة الكاريبية من غيانا وسانت لوسيا وترينيداد وتوباغو زمالات في إطار برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون. وبالمثل، كانت برادوس وبليز من بين البلدان المستفيدة من مشاريع نفذها على نحو مشترك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بغية وضع استراتيجيات اقتصادية وتجارية قائمة على الأدلة ومتماسكة السياسات.

والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار هي مفتاح إيجاد الحلول. وصناديق التبرعات الاستثمارية القائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتقدم الدعم للنهوض بهذا الهدف تضطلع بدور لا غنى عنه في هذا الصدد. ولذلك نعرب عن تقديرنا لما قدم من مساهمات، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استدامة التمويل وإمكانية التنبؤ به. ونحث على استمرار الدعم تحقيقاً لهذه الغاية. ونود أيضاً أن ننوه بالعمل الذي قام به المبعوث الخاص المعني بالمحيطات، معالي السيد بيتر طومسون، الذي يستخدم منصبه لتعزيز الوعي والتأييد دعماً للالتزامات الطوعية التي تم التعهد بها في المؤتمر المعني بالمحيطات عام ٢٠١٧. وإن إطلاق مجتمعات العمل من أجل المحيطات، لتنفيذ الالتزامات الطوعية وإيجاد التزامات جديدة وتيسير التعاون وإقامة الشبكات لدعم الهدف ١٤ أهداف التنمية المستدامة، أمر يستحق.

والجماعة الكاريبية في طليعة الجهود الإقليمية الرامية إلى وضع وتنفيذ خطط إدارة مصائد الأسماك، وإقامة وتعزيز

إن جهودنا المبذولة في التغلب على التحديات التي تواجه البيئة البحرية لن تصب نجاحاً إذا لم نغتتم الفرص المتاحة للعمل معاً من أجل تحسين التنسيق والتعاون. فعلى سبيل المثال، يشكل الصيد غير المشروع تحدياً كبيراً، مع محدودية قدرة الدول الصغيرة على ضبط مياهاها على النحو الواجب، وبالتالي يتطلب المزيد من التعاون والامتثال. فهناك مجال لتلك المسألة وغيرها من المسائل التي يتعين معالجتها، بالنظر إلى المبادرات العديدة التي يتم السعي إليها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

فنحن نشيد، على سبيل المثال، بالمؤتمر الذي اختتم مؤخراً المعني باستدامة الاقتصاد الأزرق، الذي عقد في نيروبي، وشاركت في استضافته حكومتا كندا واليابان؛ وبالفرق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، الذي يشترك في رئاسته رئيساً وزراء كل من النرويج وبالاو، الذي يشمل كذلك العديد من رؤساء الحكومات الآخرين، بمن في ذلك رئيس حكومة جامايكا؛ ومؤتمر المحيطات لعام ٢٠٢٠ الذي تشارك في تنظيمه حكومتا البرتغال وكينيا.

ثمّة علاقة حميمة تربط أعضاء الجماعة الكاريبية، بوصفهم دولا جزرية صغيرة نامية، بالبيئة البحرية، التي نعتمد عليها اعتماداً كبيراً في ديمومتنا الاقتصادية. ولذلك، فقد اطلعنا باهتمام كبير على الملاحظات التي قدمها الأمين العام في الفصل السادس من التقرير المشار إليه سابقاً بشأن الموازنة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. ونؤيد ضرورة النظر في كلتا المسألتين على امتداد متوالية أوسع تسعى كذلك إلى تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال نُهج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات.

وذلك يبشر بالخير فيما يتعلق بحفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام، وفي الوقت نفسه معالجة مختلف الضغوط التي تتعرض لها البيئة البحرية.

للنشاط البشري من آثار سلبية متزايدة على سلامة المحيط. إن الصيد المفرط وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتلوث البحري، بما في ذلك الناجم عن الجزئيات البلاستيكية، وتدمير الموائل البحرية وغيرها من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك الآثار المدفوعة بتغير المناخ، من قبيل تحمض المحيطات، تقع ضمن عدد من التهديدات الخطيرة لصحة محيطنا المشترك وقدرته على الصمود. وتلك الآثار الخطيرة والمتزايدة ليست مجرد تهديدات لمخيطنا، بل تشكل تحديا خطيرا لتنميتنا المستدامة وقدرتنا على الوفاء بالتطلعات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالمحيطات والبحار الصحية والمنتجة والقادرة على الصمود بالغة الأهمية، في جملة أمور، من أجل القضاء على الفقر، والحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظام الإيكولوجي الأساسية.

ويسعدنا أننا بدأنا عمل المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونشدد على أهمية وضع صك قانوني منصف، يعترف بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويكفل احترام المعارف التقليدية، وسيضمن محيطاً صحياً لأجيالنا المقبلة.

وفيما يتعلق بمسألة مصائد الأسماك، نود الإشارة إلى أن مصائد الأسماك هي شريان الحياة لتحقيق التنمية المستدامة في الكثير من دولنا. ولذلك، ندعو شركاءنا في الاجتماع القادم للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ إلى دعم التدابير التي ستمكن أرصدة سمك التونة المدارية لدينا من البقاء في المستويات التي يمكن أن تنتج ما لا يقل عن الغلة المستدامة القصوى. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لاقتصاداتنا ألا نخفف الضوابط التي سمحت لنا بنقل تلك الأرصدة إلى المنطقة الخضراء. وترى الدول الجزرية

الشراكات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع المحيطات، ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والإفراط في صيد الأسماك، وهي أمور تشكل تهديدا لاستدامة مصائد الأسماك المحلية والإقليمية. وبناء على ذلك، سنواصل تنفيذ السياسة المشتركة لمصائد الأسماك لدينا وضمان المشاركة المنتظمة من خلال حلقات العمل الإقليمية، وحملات التوعية العامة والمشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين تنسيقها آلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، بشراكة مع منظمات داخل المنطقة أو خارجها. وننوه بالعمل الهام الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل دعم مصائد الأسماك المستدامة في منطقة الجماعة الكاريبية وعلى الصعيد العالمي.

ولا يمكن أن ننكر أنه ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة. فحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب علينا أن نتخذ إجراء الآن. ويجب علينا أن نتخذ إجراء حازماً.

**السيد تالبي (توفالو) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الأعضاء الـ ١٢ للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وهي ولايات ميكرونيزيا الموحدة، فيجي، كيريباس، جزر مارشال، ناورو، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو وفانواتو.

باديء ذي بدء، تود الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تشكر السيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج على تنويجه بالنجاح للمفاوضات بشأن مشروع القرار الجامع المتعلق بالمحيطات (A/73/L.35) ومشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة (A/73/L.41).

ونعلق أهمية خاصة على هذا البند من جدول الأعمال. وكما قلنا في كثير من الأحيان، إننا نعتبر المحيط شريان الحياة لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ولذلك فإننا مهتمون اهتماما كبيرا بما

جزر المحيط الهادئ التي لديها بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

أولا، أود أن أشكر الميسرين المشاركين، السيدة ناتالي موريس - شارما ممثلة سنغافورة والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج، على تنويعهما بالنجاح للمفاوضات بشأن مشروع القرار الجامع المتعلق بالمحيطات (A/73/L.35) ومشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة (A/73/L.41) وتنطلع إلى اعتمادهما.

إن لأعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ مصلحة قوية وموحدة في المحيطات ومواردها.

لقد أدركنا منذ زمن بعيد التهديدات المتزايدة لصحة محيطاتنا في الأجل الطويل، ونحن نتشاطر الأهداف المشتركة لتسخير قيمة الموارد البحرية في منطقتنا، وكفالة حفظها واستخدامها على نحو مستدام، يوصفنا أمنا مشتركين، الأمر الذي عززه عمل المنتدى حول موضوع "المحيط الهادئ الأزرق - بحر جزرنا".

وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في ناورو، حيث كان موضوع الاجتماع "بناء محيط هادئ قوي: شعبنا، جزرنا، إرادتنا"، وأقروا بالفرصة التي يتيحها هذا الموضوع لتعزيز الإرادة الجماعية في المنطقة للتغلب على التحديات الإنمائية الملحة التي يواجهها السكان في منطقة المحيط الهادئ. واتخذ القادة عددا من القرارات الهامة لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن مجموعة من المسائل ذات الصلة المباشرة بعمل الجمعية العامة بشأن المحيطات ومصائد الأسماك وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف ١٤ منها. وتحديدا، أبرم قادة المنتدى اتفاقا جديدا للأمن الإقليمي، إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي. وهذه المبادرة الهامة تلزم بلدان منطقة المحيط الهادئ بالتعاون بشكل أكبر في مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار بالمخدرات والجرائم عبر الوطنية الأخرى.

الصغيرة النامية أن الحفاظ على الطابع المستدام لتلك الأرصدية من سمك التونة في غرب ووسط المحيط الهادئ - لا من الناحية البيولوجية فحسب، ولكن الحفاظ عليها في مستوى مرتفع بما فيه الكفاية لدعم مصائد الأسماك غير المدعومة - مسألة بقاء للاقتصاد الوطني. ومعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد من الناحية الاقتصادية بنسبة ١٠٠ إلى ١٠٠٠ مرة على مصائد أسماك التونة أكثر من معظم الدول التي تزاوّل الصيد في أعالي البحار، وبلدان الجزر المرجانية معرضة لخطر مزدوج. وإذ تنطلع إلى اجتماع هذا العام للجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وأعيننا مفتوحة تماما، فإننا نأمل أن يكون بمقدور أصدقائنا في الأمم المتحدة - وفود الدول المتقدمة النمو السخية جدا بالمشورة الإنمائية والدعم - إقناع مفاوضيهم المعنيين بمصائد الأسماك في بلدانهم بوقف تقويض عملها. هناك مساران لتحقيق التنمية: المسار الأول ينطوي على الصدقة؛ والمسار الثاني ينطوي على تهيئة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي المستدام. ولا ينجح سوى مسار واحد منهما.

ونود أن نشير إلى أن المحيطات فضاء شديد الترابط، ومن المهم معالجة التجزئة. وفي هذا الصدد، نرى أن شبكة الأمم المتحدة للمحيطات يمكن أن تقوم بدور لتحسين تنسيق واتساق عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأخيرا، نثني على الجمعية العامة لتجديد التزامها بالتنفيذ الكامل لمسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية وضمن نجاحه في عقد، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، اجتماع رفيع المستوى ليوم واحد لاستعراض التقدم المحرز. وتنطلع إلى العمل مع الجمعية العامة، ومع الوفود في العام المقبل بغية اتخاذ الخطوات اللازمة ليتسنى لنا أن نترك للأجيال المقبلة محيطا سليما ومنتجا وقادرا على التكيف.

السيدة ديبى (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ في منتدى

ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لتسليط الضوء على مسألتين لهما أهمية خاصة. وتتعلق الأولى بالعملية الجارية التي اضطلعنا بها من خلال المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وأكد قادة المنتدى على أهمية وضع صك قانوني يوفر آليات إدارة دولية تسمح بالإدارة الشاملة والفعالة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، دون تقويض الجهود والآليات القائمة.

والمسألة الثانية هي تأثير تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي وقت سابق من هذا العام، أعاد قادة المنتدى التأكيد على أن تغير المناخ يشكل أكبر تهديد منفرد لسبل العيش وأمن ورفاه سكان جزر المحيط الهادئ. والتقرير الخاص الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مؤخرا بشأن ما يمكن توقعه مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين مقارنة بـ ١,٥ درجة مئوية هو تقرير صادم للعديد من دولنا. ويذكر التقرير أن زيادة الاحترار تزيد من تعرض الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة والدلتا للمخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة للعديد من النظم البشرية والإيكولوجية، بما في ذلك زيادة الفيضانات وتسرب المياه المالحة، والإضرار بالهياكل الأساسية. وبالنسبة لمنطقتنا، ذلك تهديد وجودي.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ليس بمستغرب أن يكون هذا الموضوع ذا أهمية قصوى، لا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة المنخفضة في منطقة المحيط الهادئ. والتأثير على مجتمعات المحيط الهادئ أكثر تنوعا وتعقيدا مما يفترض في أحيان كثيرة. إننا نشعر بالقلق من أن تملح التربة سيهدد المحاصيل وسبل العيش،

كما أقر قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بضرورة وأهمية تأمين الحدود البحرية في المنطقة باعتبارها مسألة رئيسية للتنمية والأمن في منطقة المحيط الهادئ. ولذلك، يجري ترتيب الأولوية للعمل على تعيين الحدود البحرية وتسوية المطالبات المتعلقة بالحدود البحرية القائمة. واتفق القادة أيضا على اتخاذ إجراءات بشأن المبادرات البيئية الهامة. فعلى سبيل المثال، التزموا بالقضاء على القمامة البحرية بما يتماشى مع خطة العمل الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن القمامة البحرية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥.

وبالنسبة لمنطقتنا المحيطية، من الأهمية بمكان كفالة محيط صحي ومنتج ومنيع. ونرحب بالتشديد المستمر على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي دستور المحيطات المعترف به والمقبول والإطار القانوني الذي ينبغي أن تنفذ بموجبه جميع الأنشطة التي تجرى في البحار والمحيطات. ونقدر أيضا اهتمام الجمعية العامة المستمر باستدامة مصائد الأسماك، التي تشكل موردا هاما لملايين البشر في منطقتنا، وهي أساسية لصحة محيطاتنا على المدى الطويل، ولتنميتنا الاقتصادية أيضا. ويسرنا أن مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك يؤكد من جديد أهمية إدارة استدامة مصائد الأسماك، بما في ذلك الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، ويدعو إلى مواصلة الجهود في هذا المجال.

كما نثني على الجمعية العامة لإعادة تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لطرائق العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وكفالة نجاحها في عقد استعراض اليوم الواحد الرفيع المستوى للتقدم المحرز حتى الآن، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ويسرنا أن مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات يحيط علما بالشراكة المتعددة الجنسيات في منطقة جزر فينكس المحمية، ويشجع الدول على النظر في تنفيذ المبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية بشأن الحشف الإحيائي المتصق بالسفن للتقليل إلى أدنى حد من انتقال الأنواع البحرية الدخيلة.

العام بشأن مسائل مهمة في المجال البحري، بما في ذلك مصائد الأسماك والبيئة البحرية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بأطرافها الـ ١٦٨، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، معترف بها عن حق، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، باعتبارها دستور المحيطات، وأنها انعكاس للقانون الدولي العرفي. وهذه الاتفاقية تنشئ الإطار القانوني الشامل الذي يتعين أن تنفذ بموجبه جميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار. وبإنشاء النظام القانوني للبحار والمحيطات، لا تزال الاتفاقية تسهم في تحقيق السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم كافة فضلا عن التنمية المستدامة. ويجدوننا أمل وطيد في أن يتحقق يوما هدف المشاركة العالمية في هذه الاتفاقية.

ومع ذلك، فإننا نسلم بضرورة ضمان أن تظل الاتفاقية مواكبة وقادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ولذلك فإن من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يشيد بالتقدم الجيد المحرز في الدورة الموضوعية الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي المعقود للتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ويمثل الاحتتام الناجح لتلك الدورة الأولى خطوة هامة نحو وضع اتفاق جديد للتنفيذ، وهو ما زال أولوية سياسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ونود أن نشكر رئيسة المؤتمر، السفيرة رينا لي، لقيادتها وجهودها الممتازة في ذلك الصدد، فضلا عن التوجه بالشكر إلى جميع الوفود على مشاركتها البناءة. ونتطلع إلى مواصلة هذا العمل الهام في الدورات المقبلة للمؤتمر في عام ٢٠١٩ وفيما بين الدورات أيضا.

وتمشيا مع الالتزامات المتعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على

ويؤدي التّحات الساحلي إلى المزيد من هبوب العواصف المدمرة والكوارث الطبيعية. ويساورنا القلق أيضا إزاء التأثيرات المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر على مناطقنا البحرية، التي ندر منها إيرادات كبيرة ولنا بها ارتباط ثقافي وثيق. وينبغي أن تراعى في هذا الصدد أيضا حقوق الدول الأرخيبيلية بموجب قانون البحار. وندعو الجمعية العامة إلى استمرار التركيز والعمل بشأن هذه المسألة الهامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة أدامسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):** أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

نجتمع اليوم لاعتماد مشروع قرارين هامين، بشأن المحيطات وقانون البحار (A/73/L.35)، واستدامة مصائد الأسماك (A/73/L.41). وكأطراف ملتزمة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها، بما في ذلك اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ اتفاقية قانون البحار المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنشاط في المشاورات لإعداد مشروع القرارين هذين.

والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مقتنعون بأن مشروع القرارين ما زال يعكسان تطورات مهمة في العمليات الهامة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك. وفي ضوء الاعتراف بالدور المركزي للمحيطات والبحار في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ما زلنا نعتقد أن مشروع القرارين هذين ينبغي أن يركزا انتباه الجمعية العامة والجمهور



عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما زلنا نصر على أن الإعانات الضارة هي التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وأنها تشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة لمصائد الأسماك. ويسرنا من جهة أخرى أن نشهد تزايد عدد الدول الأطراف في اتفاق منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. ومع ذلك، فإننا نكرر دعوة الدول إلى أن تصبح أطرافا في ذلك الاتفاق.

ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التطرق أيضا لمسألتين تتعلقان بالبعد الاجتماعي والإنساني. أولا، نود أن نعيد التأكيد على الحاجة إلى ضمان تهيئة ظروف عمل لائقة على متن سفن الصيد. ولذلك، فإننا نحث الدول على أن تصبح أطرافا في اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨) لمنظمة العمل الدولية. ثانيا، نود التشديد على الحاجة إلى إيجاد حل للمسألة التي طال أمدها المتعلقة بتغطية التأمين الطبي لأعضاء لجنة حدود الجرف القاري في أقرب وقت ممكن حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم الهام وهم على علم بإمكانية حصولهم على التغطية الطبية الملائمة أثناء وجودهم في نيويورك. وختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا للقيادة الممتازة التي أبدتها منسقو مشروع القرارين، لسيد أندرياس كرافيك والسيدة ناتالي موريس - شارما. ونشيد أيضا بالمشاركة البناءة من جانب الوفود الأخرى في هذه المفاوضات التي كفلت إدراج العديد من المسائل المواضيعية الهامة في مشاريع القرارات. وعليه، فإننا نقدر مساعيها المشتركة لجعل مشاريع القرارات هذه أكثر فعالية وأهمية، عن طريق تبسيط الجهود المستمر على سبيل المثال.

ونود أيضا أن نشكر رؤساء مختلف اجتماعات الأمم المتحدة المعقودة على مدار العام، الذين وجهت إدارتهم المقتدرة

التزام بالحفاظ على سلامة المحيطات والبحار وإنتاجيتها كي تتسنى لها مواصلة دعم التنمية المستدامة لما فيه خير البشرية جمعاء. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق من أنه وبالرغم من الجهود المشتركة المبذولة ما تزال محيطاتنا تواجه تهديدات وتحديات كبيرة، بما في ذلك، في جملة أمور، تغير المناخ وزيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وقد نتج عن ذلك دفء المحيطات وزيادة حمضيتها، علاوة على ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القسوى، والتلوث مثل اللدائن واللدائن الدقيقة والإفراط في المغذيات، وكذلك زيادة مستويات الضجيج تحت الماء من جراء الأنشطة البشرية، على النحو الذي اتضح تماما في الاجتماع التاسع عشر للعملية الاستشارية غير الرسمية المعقود هذا العام، وكذلك الصيد المفرط وغير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، مع نسبة مئوية كبيرة من أرصدة الأسماك المصنفة على أنها تتعرض للصيد المفرط وفقا لما جاء في تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، المعنون حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٨

ولئن أردنا النجاح في جعل المحيطات نظيفة وصحية ومنتجة والحفاظ على ذلك، فإن تلك التهديدات العالمية تتطلب تعزيز التعاون والتنسيق، علاوة على التزامنا السياسي الجماعي الراسخ، واتخاذ إجراءات فعالة المتخذة تمثيا مع المبدأ الوقائي ونهج النظام الإيكولوجي. ونرى أن ذلك قد أصبح أكثر ضرورة من ذي قبل نظرا للأهمية المتزايدة لاقتصادات المحيطات المستدامة المعروفة أيضا باسم الاقتصاد الأزرق، بالنسبة للكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم.

ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اغتنام هذه الفرصة لتأكيد التزامنا الراسخ باختتام المفاوضات بشأن المبادئ المتعددة الأطراف المتعلقة بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك في إطار منظمة التجارة العالمية بما يتسق مع الالتزامات المنصوص

تزال المسائل التي لا تشملها الاتفاقية خاضعة لقواعد ومبادئ القانون الدولي العام.

يجب على جميع الأطراف أن تتبع نهجا موضوعيا ومحايذا إزاء تفسير وتطبيق قواعد القانون البحري الدولي، بما في ذلك الاتفاقية، بحسن نية.

في السنة الماضية، أحرز تقدم جيد في عمل المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار، الذي ساهم في السعي إلى التسوية السلمية للمنازعات البحرية وتعريف الحد الخارجي للجرف القاري لدولة ساحلية بعد مسافة ٢٠٠ ميل بحري وتطبيق مبدأ التراث المشترك للبشرية. ويحدو الصين الأمل أن تظل هذه الهيئات الثلاث ملتزمة بالاضطلاع بأمانة بالمسؤوليات التي أناطتها بها الاتفاقية، في إطار ولاية كل منها.

وفيما يتعلق بصياغة صك دولي بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فقد أطلق المؤتمر الحكومي الدولي المعني بهذه المسألة رسميا في أيلول/سبتمبر الماضي. يجب أن تتبع المفاوضات بشأن ذلك الصك مبدأ التوافق في الآراء والمضي قدما بطريقة تدريجية على أساس هذا التوافق في الآراء من أجل التوصل إلى نظام رشيد ومتوازن وعملي ومجدي موات لتحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء والمصالح العامة للمجتمع الدولي ككل.

وفيما يتعلق بصياغة القواعد الدولية بشأن استغلال قاع البحار، قدمت الصين تعليقاتها على الصيغة المحدثة لمشروع القواعد في أيلول/سبتمبر الماضي. يجب أن تتبع القواعد الاتفاقية واتفاق تنفيذها لعام ١٩٩٤ نصا وروحا، وأن تهدف إلى تشجيع وتسهيل استغلال الموارد في المنطقة، فضلا عن توفير الحماية الفعالة للبيئة البحرية. ويجب صياغة القواعد بطريقة تدريجية على أساس الحقائق الثابتة والأدلة العلمية الراسخة، والتعلم من الخبرات الوطنية.

أعمال الوفود. ونتطلع إلى مواصلة العمل في مختلف المناسبات طوال عام ٢٠١٩ فضلا عن المفاوضات بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يعرب عن امتنانه للأمانة العامة ولشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار للعمل الممتاز ودعمهما المستمر على مدار العام.

**السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):** لا شك أن المحيطات ساحة هامة للتنمية والتعاون العالميين. ويجب على جميع الدول أن تعمل على تعزيز سيادة القانون البحري والتنمية المستدامة للمحيطات. وأود أن أشاطركم موقف وآراء الصين في ذلك الصدد.

أولا، لتعزيز إدارة المحيطات العالمية والإسهام في تحقيق مستقبل مشترك للبشرية، تعرب الصين عن استعدادها للعمل مع البلدان الأخرى في إطار مبدأ المشاورات المكثفة والإسهامات المشتركة وتقاسم المنافع، وبناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين وإنشاء شراكة زرقاء متعددة المستويات وواسعة النطاق على نحو يؤدي إلى المضي صوب بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك في شؤون المحيطات.

ثانيا، لأجل تنمية الاقتصاد الأزرق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعرب الصين عن التزامها بتحقيق التوازن المناسب بين حماية المحيطات، من جهة واستخدامها على نحو مستدام من جهة أخرى، وتواصل العمل بنشاط على تنفيذ الهدف ١٤. وترحب الصين بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات ومؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الدول معا بغية ترجمة الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة.

ثالثا، لغرض تعزيز سيادة القانون الدولي في ميدان شؤون المحيطات وصون نظام بحري منصف ومعقول، توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ إطارا قانونيا عاما للأنشطة البحرية وتعد ركيزة أساسية لها. وفي غضون ذلك، فلا

ثالثاً، تشارك الصين بشكل مكثف في التعاون الدولي لمكافحة صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتشارك بنشاط في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لإدارة مصائد الأسماك، وتشارك بنشاط في أعمال المنظمات الإقليمية ذات الصلة لإدارة مصائد الأسماك وتمثل بصراحة لتدابيرها الخاصة بالحفظ والإدارة. وتتبع الصين نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء جميع أنواع الصيد غير المشروع للتأكد من أن كل حالة مبلغ عنها تخضع للتحقيق وتقدم الجناة إلى العدالة بمجرد ثبوت الجرم.

تشكل المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أطر مهمة لإدارة مصائد الأسماك جرت الإشارة إليها في اتفاق عام ١٩٩٥ الخاص بتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وتؤيد الصين عقد الجولة الرابعة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق في عام ٢٠١٩ لتبادل وجهات النظر بشأن موضوع "عمليات استعراض أداء المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك".

وتلاحظ الصين أن مشروع القرار A/73/L.41 يطلب إلى الأمين العام أن يدعو الأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، إلى تقديم آرائها بشأن هذا الموضوع، ويطلب إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار نشرها على موقعه الشبكي. وفي هذا الصدد، تحت الصين الشعبة على الوفاء بواجباتها ومسؤولياتها على أساس الممارسة السابقة، وعلى معالجة شواغل جميع الأطراف على نحو مناسب وتيسير عملية التشاور غير الرسمية بحيث تؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز استدامة مصائد الأسماك.

وفي جهودنا الرامية إلى الإسهام في المستقبل المشترك لمحيطاتنا وبحارنا، وتعزيز التنمية المستدامة للموارد البحرية والتقييد

الصين ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات في مجال شؤون المحيطات. هذا العام، استضافت الصين مؤتمرات مثل الندوة الدولية السادسة عن الجوانب العلمية والقانونية لنظم الجرف القاري والمنطقة، وحلقة عمل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الحلول المبتكرة للحطام البحري، وندوة دولية معنية بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمعلومات الجغرافية المكانية، أسفرت كلها عن نتائج مثمرة. وقدمت الصين باستمرار مساهمات مالية إلى صندوق التبرعات الاستثماري للسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري بغية تيسير مشاركة البلدان النامية في الأعمال ذات الصلة.

إن مصائد الأسماك العالمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي والتغذوي، ومكافحة التلوث البحري وحماية البيئة الإيكولوجية، مما يدعو إلى التعاون الوثيق فيما بين جميع الأطراف. والصين ملتزمة بالتنمية المستدامة لمصائد الأسماك. أود أن أتشاطر مع الجمعية العامة مواقف ومقترحات الصين التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالتقيد بأهداف التنمية المستدامة وتشجيع التنمية الرشيدة لموارد مصائد الأسماك، تعكف الصين بنشاط على تطوير مشاريع للتربية الصحية والمستدامة للأحياء المائية، وتولي أهمية لتطبيق النهج المراعية للنظام الإيكولوجي والأساليب الوقائية في إدارة مصائد الأسماك، فضلاً عن زيادة التفاعل بين التقييم العلمي وسياسات مصائد الأسماك.

ثانياً، فيما يتعلق بتحسين إطارنا القانوني الوطني لمصائد الأسماك وتعزيز إنفاذ القوانين ذات الصلة، وضعت الصين مجموعة كاملة من القوانين والقواعد ونظم الإدارة التي تحكم مصائد الأسماك، واستحدثت تدابير مثل تراخيص بناء سفن الصيد وتصاريح الصيد لتعزيز الإشراف وإدارة الوصول إلى مصائد الأسماك. وقامت الصين أيضاً بتعزيز إنفاذ القانون البحري وعمليات التفتيش في الموانئ، والتنفيذ الفعال لقوانينها الداخلية والوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة.

وقانون البحار في عام ٢٠١٩. إن اجتماع عملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار سيوفر محفلاً ممتازاً للتماس الأفكار والآراء من المجتمع الدولي بشأن الثغرات الحرجة في معارفنا التي يمكن لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات أن يسدها، بما يتيح لنا التماس الحلول القائمة على العلم للحفاظ على المنافع المتأتية من المحيطات.

ويسرنا أيضاً أن يقر مشروع القرار هذا العام بالعديد من الجهود العالمية والإقليمية الهامة للحد من اللدائن في المحيطات. الحطام البحري، الذي يتألف إلى حد كبير من النفايات البلاستيكية من مصادر برية، يفرض تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، مما يهدد الرفاه البشري، والأمن الغذائي، والنظم الإيكولوجية البحرية.

ونؤيد مواصلة مشروع القرار تشجيع جميع الجهات المعنية على التعاون بشأن التدابير العملية والسليمة بيئياً لمنع الحطام البحري والتقليل منه.

ولا يتعلق أحد أهم جوانب مشروع القرار هذا العام بالنص الذي أضيف بل بما جرى تحديده وإعادة تنظيمه في النص، وشطبه في بعض الحالات. ونشكر جميع الوفود على الجهود المتضافرة والسعي الجاد لجعل مشروع القرار المطول هذا أكثر يسراً وأكثر صلة بالموضوع. ونتطلع إلى مواصلة هذا العمل في العام المقبل.

ونود أن نهنئ حكومة إندونيسيا على استضافة مؤتمر آخر لاقى نجاحاً كبيراً بعنوان "محيطاتنا". يوفر مؤتمر "محيطاتنا" فرصة فريدة لجميع الجهات المعنية - أوساط الأعمال التجارية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية والممولين - لمعالجة هدف مشترك هو: الإدارة التعاونية والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها. واستناداً إلى نجاح مؤتمرات "محيطاتنا" السابقة، التي استضافتها شيلي والاتحاد

بالقانون الدولي للبحار، ستواصل الصين المشاركة بشكل مكثف في الشؤون العالمية للمحيطات والعمل مع البلدان الأخرى في بذل جهود متضافرة لتيسير تطوير قانون البحار والنظام الدولي لإدارة مصائد الأسماك وتقديم مساهمة أكبر في جعل محيطاتنا أفضل.

**السيدة بالاو - هيرنانديز (الولايات المتحدة الأمريكية)**

(تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/73/L.35، المعنون "المحيطات وقانون البحار".

تشدد الولايات المتحدة على الأهمية المحورية للقانون الدولي على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي جرى التأكيد في مشروع القرار على طابعها العالمي والموحد. وإذ نرى محاولات لإعاقة الممارسة المشروعة للحقوق والحريات الملاحية بموجب القانون الدولي، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نظل ثابتين في عزمنا على التمسك بهذه الحقوق والحريات. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى صياغة مطالباتها البحرية والقيام بأنشطتها في المجال البحري وفقاً للقانون الدولي على النحو الوارد في الاتفاقية، واحترام حرية الملاحة والتخليق وغير ذلك من أوجه استخدام البحر المشروعة التي يتمتع بها جميع مستخدمي المجال البحري وأن تقوم بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً للقانون الدولي.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للمنبر الذي تتيحه الجمعية العامة لإثارة تلك المسائل. إن الاعتماد السنوي لقرار بشأن المحيطات وقانون البحار يمثل فرصة قيمة للمجتمع العالمي لتحديد مسائل المحيطات الرئيسية وتطوير طرق بناءة لمعالجتها.

ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن مشروع القرار هذا العام يعطي المزيد من الدعم لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة من خلال اتخاذ قرار بشأن موضوع علوم المحيطات للعملية التشارورية غير الرسمية بشأن المحيطات

المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه". ونود أيضاً أن نشير إلى الفقرات ذات الصلة بالجولة الثالثة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف التي تركز على الربط بين العلوم والسياسات، وأن أشكر السيد فاييو هازين سفير البرازيل على قيادته ورائسته مرة أخرى للمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف. ونعتقد أن النهج الجديد في المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف، حيث نركز جدول الأعمال على مسألة محددة ناشئة عن تنفيذ اتفاق عام ١٩٩٥ المعني بتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، ينبغي أن ييسر المزيد من المناقشات الموضوعية والبناءة. ونتطلع إلى المشاورات غير الرسمية التي ستعقد في إطار صيغة مماثلة في العام القادم ونشجع على المشاركة القوية في ذلك الاجتماع.

وعلى الرغم من أننا نؤيد بقوة الغالبية العظمى من مشروع القرار، لا تزال لدى الولايات المتحدة شواغل كبيرة بشأن فقرات معينة منه، ولا سيما تلك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية التي تجري خارج ولاية الأمم المتحدة. إن الصياغة اللغوية في نصوص الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات التجارية لا محل لها لدى الولايات المتحدة، بما في ذلك عملها في إطار منظمة التجارة العالمية. وعلى وجه الخصوص، تشير الولايات المتحدة إلى أن الفقرة ١٢٤ تتضمن أيضاً إشارات إلى خطة الدوحة للتنمية. وفي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لم يُعد أعضاء منظمة التجارة العالمية تأكيد خطة الدوحة للتنمية. لذا لم يُعد أعضاء منظمة التجارة العالمية يتفاوضون في هذا الإطار. وبالتالي لا محل للإشارة إلى خطة الدوحة هنا. وقد أوضحت الولايات المتحدة أيضاً معارضتها للفقرة ١٢٥، فضلاً عن غيرها من الفقرات التي تشير إلى منظمة التجارة العالمية والنفاد إلى الأسواق.

الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أعلن المشاركون في مؤتمر هذا العام في بالي عن تعهدهم بالتزامات تزيد قيمتها عن ١٠ بلايين دولار لمعالجة القضايا الرئيسية التي تواجه المحيطات، بما في ذلك مكافحة الحطام البحري، وتعزيز الأمن البحري، وتعزيز مصائد الأسماك المستدامة. ونتطلع إلى مؤتمر محيطاتنا لعام ٢٠١٩ في النرويج وكذلك مؤتمر عام ٢٠٢٠ في بالاو ومؤتمر ٢٠٢١ في بنما.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للقيادة الهامة للسيدة رينا لي سفيرة سنغافورة بصفتها رئيس المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي يتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. ونتطلع إلى العمل مع الوفود فيما تستمر أعمال المؤتمر الحكومي الدولي ونأمل في أن نحقق نتيجة تحظى بتأييد واسع النطاق تأخذ في الاعتبار آراء جميع الوفود.

أنتقل الآن إلى مشروع القرار A/73/L.41 بشأن استدامة مصائد الأسماك. إننا نكن عميق التقدير للعمل الهام الجاري في جميع أنحاء العالم بشأن الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، الأمر الذي يساعد في دعم النشاط الاقتصادي والنظم الإيكولوجية البحرية السليمة في جميع أنحاء العالم. يؤدي مشروع القرار دوراً هاماً في تسليط الضوء على الإنجازات والأولويات لتحقيق التقدم في المستقبل، بما في ذلك ما يتعلق بتحقيق استدامة مصائد الأسماك، وتنفيذ الاتفاقات الدولية لمصائد الأسماك، ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتعزيز إدارة مصائد الأسماك.

يتضمن مشروع قرار هذا العام عدة إضافات هامة، بما في ذلك ما يتعلق بإبرام "اتفاق لمنع مصائد الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي" في الآونة الأخيرة والعمل الجاري لدعم تنفيذ "الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع صيد الأسماك غير القانوني وغير



وفيما يتعلق بالإشارات إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في كلا مشروعَي القرارين، بشأن مصائد الأسماك المستدامة وبشأن المحيطات، تناولنا شواغلنا بشأن تلك الإشارات في شرح عام للموقف أدلينا به في اللجنة الثانية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وفي شرح للموقف بشأن القرار ٧٣/٢٤، المعنون "الرياضة باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة"، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال، الذي اتخذ في ٣ كانون الأول/ديسمبر (انظر A/73/PV.44).

وفيما يتعلق بالإشارات إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في مشاريع القرارات، تناولنا شواغلنا بشأن تلك الإشارات في بياننا العام تفسيراً للموقف في اللجنة الثانية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونشير إلى أن حكومة الولايات المتحدة أعلنت عزمها الانسحاب من اتفاق باريس حالما تصبح مؤهلة للقيام بذلك، على نحو يتسق مع أحكام الاتفاق، ما لم يجر تحديد شروط مناسبة لمعاودة الانضمام إلى الاتفاق.

في الختام، نود أن نشكر السيدة ناتالي موريس - شارما سفيرة سنغافورة على تنسيقها الرائع لمشروع القرار المتعلق بالمحيطات، وبخاصة على تشجيعها الجهود الرامية إلى تحديثه وإعادة تنظيمه. كما نقدر بصورة كبيرة الجهود الدؤوبة التي بذلها منسق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك المستدامة، السيد أندرياس كرافيك سفير النرويج، لتوجيه الدول الأعضاء على نحو فعال خلال هذه المفاوضات الصعبة. كما نود أن نتوجه بالشكر لمدير وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والمترجمين الفوريين على ما قدموه من خبرات وعلى عملهم الشاق وصبرهم طوال المشاورات بشأن مشروعَي القرارين.

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا للوفود على عملها الشاق وتعاونها في المفاوضات بشأن مشروعَي القرارين. ويحدونا الأمل

وفي نظرنا يجب على الأمم المتحدة أن تحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية، وألا تقحم نفسها في القرارات والإجراءات التي تُتخذ في محافل أخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية. ليست الأمم المتحدة المكان المناسب لهذه المناقشات، وينبغي ألا يكون هناك أي توقّع أو اعتقاد خاطئ بأن الولايات المتحدة ستستجيب لصياغة جرى التفاوض عليها في الجمعية العامة بشأن هذه المسائل. ويشمل ذلك الدعوات التي تقوّض الحوافز للابتكار، مثل نقل التكنولوجيا غير الطوعي وبشروط متفق عليها بين الأطراف، بما في ذلك في الديباجة وفي الفقرتين ٢٢٢ و ٢٢٩. ونأسف لأنه لم يتسنّ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى تغيير تلك الفقرات المتصلة بالتجارة لضمان أن يظلّ مشروع القرار ذا صلة ويركّز على أولويات مصائد الأسماك المستدامة في إطار ولاية الأمم المتحدة. ونودّ أن نطلب من الدول الأعضاء أن تعمل معنا بشكل بناء لمعالجة الشواغل المتعلقة بالصياغة ذات الصلة بالتجارة في أي مشروع قرار العام المقبل.

إن قرارنا بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا مبني على دعمنا القوي للغالبية العظمى من الصياغة غير المتصلة بالتجارة التي يتضمنها مشروع القرار. كما أنه يجسّد الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لمصائد الأسماك المستدامة، بوصفها راعياً فعالاً لموارد الدولة البحرية، ودولة علم مسؤولة، ورائدة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من المحافل الدولية.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة العمل مع الدول الأخرى للتصدي للإفراط في صيد الأسماك، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتعزيز تكافؤ الفرص والنهوض بالقضايا الرئيسية في مجال إدارة مصائد الأسماك المستدامة المبينة في مشروع القرار.

و (A/73/368)، وللأمانة العامة بصفة عامة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بصفة خاصة، على عملهم وإسهاماتهم القيمة.

ولا تزال ولاية لجنة حدود الجرف القاري تكتسي أهمية بالغة، ولا يزال من الضروري أن يستند عمل اللجنة إلى مداوات مستفيضة واحترام إجراءاتها، وأن تستند استنتاجاتها إلى حجج سليمة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لأعضاء اللجنة على عملهم الشاق وتفانيهم. وتجدر الإشارة إلى تطورين هامين يتصلان بعمل اللجنة في مشروع القرارين لهذا العام.

أولاً، أمام أعضاء اللجنة خيار الانضمام إلى نظام التأمين الطبي في المقر، على نحو ما ذكر هنا بالفعل. وتخضع ظروف عمل اللجنة للنقاش منذ وقت طويل، ويحدونا الأمل في أن يشكل هذا الخيار إسهاماً إيجابياً في تلك المناقشة.

ثانياً، يتضمن مشروع القرار الصيغة المنقحة لاختصاصات الصندوق الاستئماني المنشأ بغرض تيسير إعداد التقارير المقدمة إلى اللجنة. ونأمل أن تمكن التغييرات التي طرأت على هذه الاختصاصات الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، من تحسين الاستفادة من الصندوق الاستئماني خلال النظر في التقارير التي تقدمها إلى اللجنة. ونرحب بهذين التطورين، حيث إن كلا منهما يسهم بطريقته الخاصة إسهاماً هاماً في زيادة تعزيز عمل اللجنة.

وما برحت الجمعية العامة على مر السنين تسلط الضوء على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأهميتها الاستراتيجية وإسهامها في تحقيق السلام والأمن والعلاقات الودية بين جميع الدول. وجدير بالذكر أن هذا الإطار القانوني القوي ينظم بالفعل جميع الأنشطة في المحيطات. وذلك الإطار يستكملة اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر

في أن توجه روح التعاون هذه جهودنا الرامية إلى معالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تنتظرنا.

**السيدة إيرتسدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية):**

يتعلق مشروع القرارين قيد النقاش اليوم، بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/73/L.41) والمحيطات وقانون البحار (A/73/L.35)، بمسائل تقع في صميم اقتصاد آيسلندا وتاريخها وهويتها، بل ووجودنا ذاته. ومن ثم، فإنه يصعب علينا التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية هذا الموضوع بالنسبة لآيسلندا نظراً لأن المسائل التي يتناولها مشروعاً هذين القرارين تتعلق بقضايا محورية بالنسبة لسياسات آيسلندا الخارجية والاقتصادية والتجارية.

وقد شاركت آيسلندا بنشاط في المفاوضات بشأن مشروع القرارين، ويسرنا أن نكون من بين مقدميهما. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا للمنسقين اللذين قادا مناقشاتنا باقتدار، السيد أندرياس كرافيك (النرويج) - بشأن استدامة مصائد الأسماك - والسيدة ناتالي موريس - شارما (سنغافورة) - بشأن المحيطات وقانون البحار. وتمشيا مع الممارسة المتبعة، استرشدنا في هذا العمل بمبدأ توافق الآراء، الذي قد لا يبدو دائماً أنه أسرع طريق للمضي قدماً، ولكنه لا يزال الطريقة الوحيدة المأمونة للوصول إلى غايتنا. ولذلك، كانت مهمة تنسيق هذه المفاوضات شاقة، وقد أظهر كل من السيدة موريس - شارما والسيد كرافيك براعة ودبلوماسية وحكمة جديرة بالإعجاب في توجيهنا نحو تحقيق نتيجة ناجحة.

ونود أن ننوه على وجه الخصوص بأننا بدأنا في هذا العام العمل الهام المتمثل في تبسيط مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار. وبالنظر إلى أهمية المواضيع التي يتناولها مشروع القرار هذا، فإننا نرحب بهذه الجهود الرامية إلى جعله أيسر قراءة وأكثر إيجازاً وأهمية ونتطلع إلى مواصلة عملنا في هذا الصدد.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن المحيطات وقانون البحار (A/73/68)

حيث أثر ارتفاع درجات حرارة المحيطات على أنماط هجرة الأرصدة السمكية. ولذلك، فقد كان لتغير المناخ أثر مباشر على سياساتنا وتعاوننا مع الدول الأخرى.

ولا توجد سوى أماكن قليلة تتضح فيها آثار تغير المناخ بصورة أكبر من منطقة القطب الشمالي، حيث لا يزال الجليد البحري مستمرا في الانحسار. وفي وقت سابق من هذا العام، وقعت آيسلندا وتسعة أطراف أخرى على اتفاق لمنع مصائد الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي. ويشكل الاتفاق مثالا على اتباع الدول للنهج الوقائي في الممارسة العملية، حيث تعهدت أطراف الاتفاق بالامتناع عن أي أنشطة صيد تجاري في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي إلى أن يتم وضع إطار علمي وتدابير وإجراءات سليمة للإدارة. وبموجب هذا الالتزام، ترغب الأطراف في ضمان الحفاظ على الأرصدة السمكية على المدى الطويل والاستخدام المستدام لها في منطقة يستحيل فيها الصيد حتى الآن، إلا أنها تشهد تغيرا سريعا.

يجب أن تحتل علوم المحيطات مركز الصدارة في المناقشة بشأن المحيطات والتنمية المستدامة. ولذلك، ترحب آيسلندا بقرار الجمعية العامة في العام الماضي بإعلان العقد المقبل باعتباره عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. كما نرحب بالاقترح الوارد في مشروع قرار هذا العام بأن يتم التركيز خلال مناقشات اجتماع العام المقبل لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار على موضوع "علوم المحيطات وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة". ونرى أنه من المناسب جدا أن تركز العملية التشارورية غير الرسمية دورتها العشرين لهذا الموضوع الشامل والهام المتعلق بجميع جوانب عملنا.

ويتطلع وفد بلدي إلى المشاركة في العملية التشارورية غير الرسمية في العام القادم وفي جميع الاجتماعات والأحداث

من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وأحكامها بشأن مصائد أعالي البحار والإطار التنظيمي للعمل الذي تقوم به المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

وقد شرعنا الآن في عملية تكميلية جديدة لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وترحب آيسلندا ببدء هذه المفاوضات رسميا وسنواصل المشاركة فيها بنشاط وبصورة بناءة. ونود أن نشدد، بصفة خاصة، على أن هذه العملية ونتائجها ينبغي ألا تقوض الصكوك والأطر القانونية القائمة، بل أن تستند إليها، لا سيما الاتفاقية واتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥. ولا تمثل المفاوضات بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية المحفل المناسب لإعادة فتح باب النظر في قضايا تمت تسويتها بالفعل. كما يود وفد بلدي أن يشدد على أنه على الرغم من تعقد المسائل قيد المناقشة وتباين الآراء بشأن الإطار القانوني الملزم لمعالجتها، من الضروري مواصلة استرشاد هذا العمل بتوافق الآراء حيث إن ذلك هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من تطبيق هذا الصك على الصعيد العالمي.

وسيكون من المستحيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في ظل عدم وجود محيطات نظيفة وسليمة ومنتجة. والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أمر أساسي لنجاحنا. وفيما يتعلق بالبحار والمحيطات، فإن ثمة إمكانات كبيرة للابتكار والنمو في عدد من القطاعات، وهو ما من شأنه الإسهام في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

إن تغير المناخ وآثاره هو أحد الشواغل الأكثر إلحاحا في عصرنا. والتصدي لتغير المناخ شرط مسبق لسلامة المحيطات واستدامتها. وقد شهدت آيسلندا بالفعل عواقب تغير المناخ،

المقبل. وتأمل اليابان أن يستفيد المتدربون في الخارج استفادة كاملة من هذه الفرصة وأن يضطلعوا بأدوار نشطة في الشؤون البحرية في بلدانهم الأصلية.

واليابان تدرك أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وندعم صياغة صك متوازن وفعال وعالمي وملزم قانوناً في إطار الاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وقد أسهمنا بنشاط في المناقشات تحقيقاً لتلك الغاية، بما في ذلك المؤتمر الحكومي الدولي الجاري. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اليابان تدابير في المؤتمر الخامس المعني بالمحيطات بشأن تحسين قدرات إنفاذ القانون في المجال البحري والنهوض بالتعاون الدولي والبحوث المتعلقة بالقمامة والحطام في المحيطات في آسيا، من بين أمور أخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، استضافت اليابان الدورة السنوية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، حيث ناقشنا التقدم المحرز ومستقبل تطوير قانون البحار والنظام البحري استناداً إلى الاتفاقية، وقدمنا عرضاً عن تكنولوجيا تنمية موارد قاع البحار التي استحدثتها اليابان.

وأخيراً، تولي اليابان أهمية كبرى لتدابير الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الذي يهدد الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية. وفي العام الماضي، انضمت اليابان إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، ونشجع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذونا. واليابان عاقدة العزم على تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في التعاون مع البلدان الأخرى، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

والعمليات الهامة الأخرى المتصلة بالمحيطات وقانون البحار المقرر تنظيمها في العام المقبل.

**السيد نامازو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن الشكر للمنسقين على تفانيهما في العمل بشأن مشروع القرارين (A/73/L.35 و A/73/L.41) في إطار البند ٧٨ من جدول الأعمال، "المحيطات وقانون البحار". كما تود اليابان أن تعرب عن تقديرها لمساهمات زملائنا من الدول الأعضاء ومساعدة الأمانة العامة.

وتؤكد اليابان على أهمية البحار المفتوحة وسيادة القانون في إطار أسس السلام والأمن. إننا نؤيد عملية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تنظم حرية الملاحة والحرية في أعالي البحار، والاستحقاق في المحيطات، والتسوية السلمية للنزاعات وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. ونعتقد أن من مسؤولية المجتمع الدولي تعزيز وتطوير نظام بحري دائم يمكن التنبؤ به بموجب الاتفاقية، وسيستفيد المجتمع الدولي من ذلك. ويؤكد مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار (A/73/L.35) التزامنا بنظام بحري قائم على القواعد ويشمل طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالمحيطات، ولذلك قدمته اليابان مرة أخرى.

تسهم اليابان بنشاط في المنظمات الدولية المنشأة بموجب الاتفاقية وتوفر لها الموارد البشرية والمالية على السواء. إننا نقدر دور السلطة الدولية لقاع البحار. ويتمثل جزء رئيسي من الإدارة المستدامة لقاع البحار في تقاسم المهارات والمعارف، ولا تزال اليابان نشطة في ذلك المجال. وكمثال على ذلك، في وقت سابق من هذا العام، دعت إحدى الجهات اليابانية المتعاقدة، شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن، أربعة متدربين من خارج اليابان للمشاركة لأكثر من شهر في برنامج يتضمن التدريب في البحر. وتخطط جهة أخرى، الشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات، لتقديم برنامج مماثل لخمسة من المتدربين في العام

بلدنا. ولكن المحيط شاسع جدا بالنسبة لبلد واحد، ولا سيما لدولة صغيرة مثل ملديف، لإجراء تغيير جذري في التلوث البحري باللدائن. يتطلب ذلك التعاون العالمي لضمان أن كل بلد وكل منطقة وكل مجتمع في كل ركن من أركان الكرة الأرضية يتخذ إجراءات لوقف خطر التلوث البلاستيكي.

والتلوث البحري باللدائن مجرد بعد واحد من مجموعة من التهديدات التي تواجه المحيطات. وأخطر تهديد على الإطلاق هو الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر. الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية، ويشير التقرير الخاص الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى وجود مشكلة كارثية للأنظمة الإيكولوجية البحرية إذا فشلنا في اتخاذ إجراء جذري فوراً للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ١,٥ درجة مئوية. إذا استطعنا البقاء تحت عتبة درجة الحرارة المحرجة، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية سيكون لديها مساحة أكبر للتكيف، ولكننا ما زلنا نواجه إمكانية حدوث خسائر لا رجعة فيها للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية عند ١,٥ درجة مئوية. في الواقع، فإن ما بين ٧٠ و ٩٠ في المائة من الشعاب المرجانية ستتحلل بشدة عند درجة حرارة ١,٥ درجة مئوية من الاحترار، ويزداد ذلك إلى ٩٩ في المائة عند ٢ درجة مئوية. ونتطلع إلى نتائج العام المقبل بشأن تمديد تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المرتبط مباشرة بنظم المحيطات.

يشكل الاحترار العالمي تهديداً وجودياً لملديف، التي تعد واحدة من أكثر الجزر انخفاضاً في العالم. ولهذا السبب واصلت ملديف منذ عام ١٩٨٩ دعوتها إلى اتخاذ إجراءات أقوى ضد ارتفاع مستوى سطح البحر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ استضفنا أول مؤتمر للدول الصغيرة معني بارتفاع مستوى سطح البحر ورسمنا الطريق إلى الأمام للتخفيف من حدة هذا التهديد. ولكن اليوم، بعد حوالي ٣٠ عاماً، أخفق العالم في اتخاذ

في الختام، أود أن أؤكد من جديد على رغبة اليابان في اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرارين المعروضين علينا، وهما نتائج للعمل المكثف والتعاون من جانب الدول الأعضاء.

السيدة شريف (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (A/73/68 و A/73/368) المقدمين في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فضلاً عن مشروع القرارين (A/73/L.35 و A/73/L.41) اللذين يمثلان التطورات الهامة المتصلة بالمحيطات وقانون البحار. كما نشكر سنغافورة والنرويج على قيادتهما القديرة للمشاورات التي أفضت إلى هذه النصوص.

إن المحيطات مهددة. يهدد التلوث والإفراط في استغلال الموارد السمكية وارتفاع درجات الحرارة والتحمض عافيتها وثروتها. لقد حذرنا العلماء مراراً من أنه ما لم يحدث تحولاً كبيراً في السلوك البشري، قد نغير العمليات الأقيانوغرافية التي من شأنها تهدئة المناخ العالمي. يجب علينا اتخاذ إجراءات الآن لإنقاذ المحيطات، ومكافحة التلوث البحري باللدائن نقطة بداية جيدة. وبسبب التحولات الأخيرة في أنماط الإنتاج والاستهلاك، أصبح التلوث البحري باللدائن تحدياً رئيسياً يواجه جيلنا. وبالنسبة لبلد مثل ملديف، بمئات الجزر والآلاف من الكيلومترات من السواحل، يهدد التلوث البحري باللدائن الشعاب المرجانية والمخزونات السمكية والشواطئ التي تشكل شريان الحياة للصناعتين الرئيسيتين في بلدنا، وهما السياحة وصيد الأسماك. لذلك أطلق الرئيس إبراهيم محمد صليح رئيس ملديف حملة لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية في غضون أسابيع من توليه منصبه. وقد حظر الآن مكتب الرئيس ووزارة الخارجية والعديد من الوكالات الحكومية الأخرى استخدام منتجات بلاستيكية أحادية الاستخدام في مكاتبها. وقد تلقت مبادرة الرئيس دعماً من القطاع الخاص، لا سيما صناعة السياحة، وهو ما نعتقد أنه حيوي للحد من التلوث بالمواد البلاستيكية في



بالتقدم المحرز في إشراك أصحاب المصلحة في وضع الخطط، ونشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة البناءة في تصميم الإطار الذي يحقق النتائج ذات التوجه القطري.

إن محيطات العالم تربط بيننا بالمعنى الحرفي وتحافظ على الحياة كما نعرفها. فمن قمم جبال الهيمالايا إلى شواطئ ملديف الرملية التي بالكاد تكون فوق مستوى سطح البحر، يرتبط مستقبلنا بصحة البيئة البحرية. أطلب من الجميع الانضمام إلينا في حماية تلك الموارد القيمة المشتركة بين الأجيال.

**السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):**  
يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر لميسري مشروع القرارين بشأن استدامة مصائد الأسماك (A/73/L.41) والمحيطات وقانون البحار (A/73/L.35) على عملهم خلال جولات المفاوضات. فالمكسيك لها مصلحة خاصة في التطورات الجارية في العديد من المسائل التي يتناولها مشروع القرار الجامع الذي أود أن أبرز بعض الجوانب المحددة.

إننا من حيث المبدأ، نؤكد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تشكل الإطار التنظيمي الدولي الذي تجري في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات، وأنها أداة رئيسية للتعاون في مجال القطاع البحري على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ولذلك، يجب الحفاظ دائما على سلامتها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزام المكسيك الكامل بالتنمية المستدامة للمحيطات والبحار، بما يتفق مع الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل على الصعيد الوطني لتشجيع استخدام المحيطات والبحار في الأغراض السلمية، وضمان الاستخدام المنصف والفعال لمواردها، وحفظ مواردها الحية إلى جانب دراسة البيئة البحرية وحمايتها والحفاظ عليها، مما يؤدي إلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدي والمجتمع الدولي بأسره.

أما بخصوص حفظ التنوع البيولوجي البحري والحفاظ عليه، فتود المكسيك أن تشكر السيدة ريتا لي على نجاح عقد

إجراءات لمواجهة ذلك التهديد. ونحن الآن في موقف يفرض علينا إجراء تقييم جدي للآثار القانونية المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر.

إنّ لذلك آثارا على الحدود البحرية والهجرة الداخلية والخارجية، والأهم من ذلك، أنه يشكل خطرا وجوديا على بلدان المناطق المنخفضة مثل بلدنا. من هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بإدراج الموضوع في برنامج عمل لجنة القانون الدولي، ونشجع اللجنة على طريقه بسرعة.

لا يمكننا حماية سلامة المحيطات وتعزيزها إلا إذا تمكنا من تنظيم المساحات الشاسعة من المياه الزرقاء في أعماق المحيطات التي لا تخضع حاليا لأي سلطة. من هنا، ترحب ملديف بعقد الاجتماع الأول للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، والذي يمثل معلما هاما في إدارة المحيطات وترويجا لعقود من العمل التحضيري. لقد شاركت ملديف مشاركة بناءة في تلك المناقشات بغية وضع الصيغة النهائية للصك المذكور في أقرب وقت ممكن، ونثق بأنه يمكننا بلوغ ذلك الهدف. ونود أن نؤكد مجددا أهمية أن يكفل ذلك الصك مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على غرار الصكوك الأخرى في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن جودة ما نقوم به من أعمال بشأن المحيطات وقانون البحار، تتوقف على أفضل المعارف العلمية المتاحة لدينا. وفي هذا الصدد، لا بدّ من تعزيز البحث في المنطقة وتيسير بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية ليتسنى للبلدان النامية المشاركة على نحو فعال في الجهود الجارية وتكتملتها. ما فتئت ملديف نصيرا قويا للعقد الدولي لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة للفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٣٠. ونحيط علما

مثل اليونيسكو واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، قمنا بمضاعفة جهودنا للحفاظ على الأنواع البحرية، بما في ذلك أسماك فاكيثا بوروييس "vaquita porpoise". لقد اتخذت المكسيك عدداً من الخطوات الرامية إلى وقف الأنشطة التي تؤثر على الأنواع، ونواصل العمل على إيجاد الأدوات التي تمكننا من الحفاظ على التعاون المستمر مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

لا تفوتنا الإشارة إلى بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها محيطاتنا. علينا أولاً أن نضاعف جهودنا لمعالجة مسألة التلوث الناشئ من المصادر البرية، لا سيما المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة. وعلينا أيضاً التصدي للضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية من آثار سلبية على النظم الإيكولوجية البحرية. أخيراً، نود أن نؤكد مرة أخرى ضرورة معالجة آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري باتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع الدول على تحسين أنشطتها العلمية من أجل الوصول إلى فهم أفضل لتلك الآثار وإيجاد سبل فعالة للتكيف معها.

إن المحيطات أكبر النظم الإيكولوجية على كوكبنا وأغناها. ولا شك في أنها أتمن تراث مشترك للبشرية. ويجدون الأمل في أن نتمكن من الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الجسيمة لرعايتها والحفاظ عليها للأجيال المقبلة.

**السيد النصر (الكويت):** في البداية، يسرني أن أشيد بما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالجزء المتعلق بالبند ٧٨ من جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار" (A/73/68)، حيث اطلعنا ببالغ الاهتمام على هذا التقرير الذي يؤكد بأن صون البحار والمحيطات ومواردها من المسائل الهامة لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٠. وعلى رأسها الهدف ١٤ من خطة التنمية، حيث أشار هذا التقرير إلى المعلومات المعنية بالتطورات الرئيسية الحديثة ذات الصلة

الدورة الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وينتظر وفد بلدي بفارغ الصبر وثيقة العمل التي سيقدمها رئيس المؤتمر للدفع قدماً بالمفاوضات ارتكازاً على نص يشمل صيغة المعاهدات خلال الدورة الثانية للمؤتمر والمقرر عقدها في العام المقبل.

أود أيضاً أن أشدد على التزام المجتمع الدولي بالمحافظة على النظم الإيكولوجية البحرية، على النحو المبين في الهدف ١١ من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي. ويسرني أن أؤكد أن أكثر من ٢٢ في المائة من مناطق المكسيك البحرية تتمتع بقدر من الحماية يتجاوز بكثير المعايير المنصوص عليها في الهدف ١١. ومع ذلك، لا تزال ملتزمين التزاماً راسخاً بوضع الصكوك وآليات التنسيق لإقامة التآزر مع سائر الجهات الفاعلة ذات الصلة وتحقيق نتائج أفضل في هذا المجال.

أما بخصوص البحث العلمي البحري، فيؤكد وفد بلدي من جديد أهمية زيادة القدرات والموارد اللازمة لإجراء البحوث وفقاً لأحكام اتفاقية قانون البحار لتحقيق قدر كبير من المعارف ذات الجودة العالية بشأن مختلف المشاكل المتصلة بالمحيطات والبحار. ونود أن نحث المنظمات الدولية ذات الصلة على تحسين تعاونها في مجال تقاسم المعلومات ونشرها وتنسيق الجهود البحثية.

إنّ المكسيك تدين الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات عبر المحيطات والبحار، وتؤكد التزامها بمنع هذه الأنشطة ووقفها. لقد اعتمد بلدي بالفعل تشريعاً لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأنواع عملاً بالتزاماته الدولية، ونجرّم ذلك بموجب قانون العقوبات المعمول به لضمان أن يتوفر لدينا المزيد من الأدوات المتاحة لمكافحة هذه الممارسة البغيضة على نحو فعال. ووفقاً لالتزاماتنا الدولية بموجب عدد من الصكوك،

كافة الأعمال والممارسات غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية .

إن الهدوء النسبي لحوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن، بعد فترة طويلة من استمرار هذه الهجمات، يشكل مؤشرا إيجابيا لاستقرار الأوضاع، خاصة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن. حيث أثبتت التقارير بأن الهجمات التي تم الإبلاغ عنها هذا العام ٢٠١٨ قبالة السواحل الصومالية، هو هجومين فقط. ويرجع هذا الانخفاض في عدد الهجمات مقارنة بالأعوام الماضية، إلى النتائج التي توصل إليها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في تموز/يوليه ٢٠١٨، بالإضافة إلى اتساع نطاق ولايته، كل هذه الإجراءات ساهمت بفاعلية في تقليل معدل الهجمات المرتكبة والتي تهدد السلم والأمن الدوليين في البحار.

**السيد إسلام** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تشارك بنغلاديش الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى منسقي مشروع القرارين (A/73/L.35 و A/73/L.41) في إطار البند ٧٨ من جدول الأعمال على عملهما الممتاز.

تكتسي سلامة المحيطات أهمية بالغة في الحفاظ على الحياة، والقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار على كوكب الأرض. وبفضل التسوية السلمية للمنازعات على الحدود البحرية بين الدولتين المتجاورتين ميانمار والهند في عام ٢٠١٤، شرعت حكومة بنغلاديش في طريقها نحو تحرير الإمكانات لفرص وصول أفضل إلى موارد البحار والمحيطات. ويعتبر الاقتصاد الأزرق الآن مجالا جديدا للتنمية في بنغلاديش. وقد تم تحديد النقل البحري، والموانئ البحرية، وبناء السفن، وإعادة تدوير السفن، ومصائد الأسماك البحرية، وإنتاج الملح البحري، والسياحة الساحلية، والطاقة البحرية، واستصلاح الأراضي، والمراقبة والسلامة البحرية، وتنمية الموارد البشرية، والحوكمة، باعتبارها مجالات رئيسية ذات أولوية لتنمية الاقتصاد الأزرق. وقد تم تناول هذه

بشؤون المحيطات وقانون البحار. وأشار التقرير أيضا إلى عملية الأمم المتحدة التشاركية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار ومناقشاتها التي تمت في اجتماعها التاسع عشر المعنون "الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية" (انظر A/73/124).

تؤكد دولة الكويت على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تعد بلادي طرفا فيها منذ عام ١٩٩٤، وكذلك طرفا في كل الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك طرفا في اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة الدولية لقانون البحار منذ عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى الكثير والعديد من الصكوك الدولية المنظمة للعلاقات البحرية بين الدول، والتي تضع الإطار القانوني لهذه العلاقات وتنظمها بالشكل الأمثل. هذا علاوة على مشاركة بلادي في العديد من الأنشطة والاجتماعات التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالبحار والمحيطات، وكذلك المشاركة في الاجتماعات الدورية للمنظمة البحرية الدولية.

وعلى ضوء ذلك، تدعو دولة الكويت كافة الدول غير الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، للانضمام إليها والانضمام إلى كافة الصكوك المكمل لها، لما لها من دور بارز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما تساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

يشكل قطاع النقل البحري من أكبر نشاطات النقل في العالم ومن أقدمها. وإن تهديد هذا القطاع الهام بأي شكل من أشكال الممارسات غير المشروعة والإجرامية يعد هاجسا كبيرا لدى كافة الدول وقطاع الأعمال على حد سواء. وإن تعزيز الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية المحدقة بالأمن البحري بما فيها القرصنة والسطو المسلح على السفن، يشكل التزاما على الدول الأعضاء لصيانة البحار من التهديدات التي تتعرض لها. تؤكد بلادي التزامها التام بإدانة

في هذا الصدد في تقريره عن المحيطات وقانون البحار (انظر A/73/368، الفقرات من ٣٧ إلى ٤٢)

رابعا، نحث لجنة حدود الجرف القاري على تسريع وتيرة عملها لتمكينها من البت في الطلبات المعلقة. وقدمت بنغلاديش مطالباتها بشأن الجرف القاري في ٢٠١١، ثم أودعت لاحقا معلومات مرجعية مستكملة إلى شعبه شؤون المحيطات وقانون البحار، عملاً بالأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونحن نقدر تعديل اختصاصات الصندوق الاستئماني الذي أنشئ بغرض تيسير إعداد الطلبات المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري من البلدان النامية.

خامسا، نرحب بعقد الدورة الأولى من المفاوضات الحكومية الدولية لمناقشة واستكشاف السبل والوسائل الكفيلة ببلوغ هدفنا المتمثل في وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية قانون البحار بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، واعتماد هذا الصك وتنفيذه. نحن نتطلع إلى الشروع في العمل بشأن المفاوضات القائمة على أساس النص للانتقال بعملنا الذي يعود إلى عام ٢٠٠٦ إلى نهايته المنطقية. ونشكر مؤسسة نيبون وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على تنظيم التدريب لممثلي البلدان النامية.

وأخيرا، يكتسي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية أهمية قصوى بالنسبة للدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ومن بين المسائل الأخرى، نوجه انتباه شركائنا في التنمية إلى الاستعمال الملائم لهذا الغرض من أغراض بنك الأمم المتحدة للتكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا التزامنا بالاتفاقية بوصفها دستور المحيطات، وإنشاء الإطار القانوني الهام الذي يجب فيه تنفيذ جميع الأنشطة ذات الصلة بالمحيطات والبحار. ونحث

المسائل في خطة دلتا بنغلاديش لعام ٢١٠٠، التي وضعت مؤخرا تحت القيادة الحكيمة لرئيسة وزرائنا. وسوف نتطرق إلى المسائل التالية من وجهة نظرنا الوطنية.

أولا، نذكر بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات الذي حدد السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن بين الغايات الـ ١٠ في إطار الهدف ١٤، هناك ستة غايات محددة زمنياً وتتطلب شراكات عالمية قوية ومستدامة لتيسير تنفيذها. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية استكمال مفاوضات منظمة التجارة العالمية لتدارس ما يقدم إلى مصائد الأسماك من إعانات يمكن أن تسهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في استخدام قدرات الصيد استخداما مفرطا، وفي الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

ثانيا، يتضح من البحوث أن ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ قد يكون له آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية شديده على الدول الساحلية، بما في ذلك تعيين الحدود البحرية. ونحن نشكر لجنة القانون الدولي على القرار الذي اتخذته مؤخرا بادراج موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر من حيث الصلة بالقانون الدولي في برنامج عملها الطويل الأجل.

ثالثا، يساورنا القلق البالغ إزاء حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين في البحر، ومعظمها في حالات مخوفة بالمخاطر. ونحث الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالبحث والإنقاذ في البحر، والعمل على معالجة عوامل الدفع والجذب التي تقوم عليها هذه الحركات غير النظامية. نظرا لاستمرار تداعيات أزمة الروهينغيا الإنسانية في ولاية راخين والتي بدأت في آب/أغسطس ٢٠١٧، نوجه انتباه جميع البلدان المعنية في المنطقة إلى ضرورة تعزيز الاعتراض والمراقبة البحرية في المناطق الساحلية. ونحيط علما بشكل تام بملاحظة الأمين العام

على الصعيد العالمي على إعداد مشروع المخطط العام للتقييم العالمي الثاني للمحيطات بوصفه تقييماً شاملاً واحداً، وذلك امتثالاً للتوصيات التي اعتمدها في آب/أغسطس الفريق العامل الجامع المخصص الحادي عشر والتي أقرتها الجمعية العامة. ونرحب أيضاً بالجدول الزمني وخطة التنفيذ اللذين أعدهما فريق الخبراء.

لقد وفر الاجتماع التاسع عشر لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار المعقود في حزيران/يونيه إطاراً فريداً من نوعه لإجراء مناقشات شاملة بشأن الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية ولتيسير تبادل الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين التنسيق والتعاون بين الدول والوكالات المختصة. ونرحب بالتقرير المتعلق بأعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (انظر A/73/373). ونؤيد مواصلة تلك العملية.

بينما تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التي اعتمدت عقب مفاوضات استمرت عقوداً، الإطار الأساسي للقانون الدولي الذي يحكم ولاية الدول الساحلية على المناطق البحرية المتاخمة لها، فإن إدارة المناطق الواقعة خارج نطاق تلك الولاية قد باتت مسألة متزايدة الأهمية، وخاصة في ضوء التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والفهم العلمي. وفي هذا الصدد، نوه بعقد الدورة الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، الذي انعقد عملاً بالقرار ٢٤٩/٧٢. ونحيط علماً بالمناقشات الموضوعية التي تناولت المواضيع المحددة في مجموعة الإجراءات

جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك من أجل المساعدة في تحقيق علميتها.

**السيد أوماسانكر (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** تدعم المحيطات، بطرق عديدة، الحياة على الأرض. ونحن نعتمد على المحيطات لأغراض الملاحة والغذاء والطاقة، وتوفير فرص العمل. إن المحيطات مترابطة ويتعين النظر إليها ككل. وظهور إدارة شؤون المحيطات يفترض أن التحديات المتعلقة بحيز المحيطات مترابطة ترابطاً وثيقاً وتتطلب من جميع الأمم التعاون في مجال إدارة المحيطات. ومنذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمؤسسات التابعة لها التي تحكم قانون البحار، فقد أدت دوراً محورياً في ضمان الاستخدام المتناسق والحصيف لموارد المحيطات من أجل البشرية.

تمثل السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري المنشأة بموجب الاتفاقية، المفتاح للتنفيذ المناسب لأحكام الاتفاقية، وتحقيق الفوائد المرجوة من أوجه استخدام المحيطات والبحار. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن تفهمنا للمحيطات وتأثيراتها الواسعة النطاق على الحياة، فضلاً عن تأثير الأنشطة البشرية على المحيطات، في تطور مستمر بسبب التقدم العلمي والتقني.

واليوم، فإن بوسعنا الوصول إلى بعض أعماق الأماكن في المحيطات. ونحن نشكر الأمين العام على تقريره (A/73/368) عن المحيطات وقانون البحار، وغيرها من المسائل ذات الصلة.

إن الدول تنظر إلى موارد المحيطات باعتبارها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، في حين يزداد الاهتمام ببناء اقتصاد يعتمد على موارد المحيطات. وعلى مدى العقدين الماضيين من عملها، أسهمت الاتفاقية إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة للمحيطات والبحار وفي تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع بلدان العالم. وفي هذا الصدد، نشيد بفريق الخبراء للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها



هام في المنطقة في مجال تعزيز أهمية الاقتصاد الأزرق بوصفه محركاً للتنمية والنمو المستدامين والشاملين للجميع. والهند عضو مؤسس للرابطة. وقد أكد اجتماع القمة الأول لرابطة بلدان حافة المحيط الهندي المعقود في العام الماضي والدورة الثامنة عشرة التي عقدها مجلس وزراء (خارجية) الرابطة مؤخراً في جنوب أفريقيا كذلك على أهمية اقتصاد المحيطات.

وتشارك الهند بنشاط في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تطوير الإدارة الجماعية لشؤون المحيطات، وهي أحد أوائل الأطراف التي انضمت لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وبالإضافة إلى الاتفاقية، فإن الهند طرف في الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية الموقع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢؛ وفي اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتفاع لعام ١٩٩٥؛ وفي الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لعام ١٩٧٣، والمعدلة بموجب بروتوكول عام ١٩٧٨؛ وفي الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها لعام ٢٠٠٤، التي تحمي البحار من الأنواع الغريبة المائية الغازية؛ وفي اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ لمنع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى فيها؛ وفي الاتفاقات الأخرى التي تنظم مختلف الأنشطة المتعلقة بالمحيطات، وخاصة حفظ موارد المحيطات والاستخدام المستدام لها. وعلى الرغم من أن النظام القانوني المتعلق بتنظيم المحيطات متطور نسبياً، فإن التحديات التي نواجهها في التنفيذ الفعال للالتزامات المترتبة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات الأخرى ذات الصلة هي مجال مهم يجدر التركيز عليه.

إن بناء شراكة عالمية فعالة أمر ضروري لتعزيز القدرات والتعاون في مجالات التكنولوجيا والمساعدة المالية ولزيادة الوعي

المتفق عليها في عام ٢٠١١ ونلاحظ أن رئيس المؤتمر سيقدم ورقة في إطار الأعمال التحضيرية للدورة الثانية للمؤتمر. ويمثل المؤتمر الحكومي الدولي عملية هامة من المتوقع أن تحدد قوام الإدارة العالمية لجانب يهم الجميع.

إن الهند، كبلد ذي سواحل تمتد لأكثر من ٧ ٥٠٠ كيلومتر يعيش بمحاذاتها ثلث سكانه وهو يضم أكثر من ١ ٠٠٠ جزيرة، لديها تقاليد بحرية عريقة ولها مصلحة راسخة في شؤون المحيطات. فالهند ثالث أكبر منتج للأسماك في العالم وثاني أكبر منتج للأسماك في المياه الداخلية. ولدى الهند ١٢ ميناء رئيسياً و ١٥٠ ميناء صغيراً. ونحن ندرك تماماً ما تمثله المحيطات من تحديات وما توفره من فرص، من مصائد الأسماك المستدامة إلى منع القمامة البحرية والتلوث البلاستيكي ومكافحتهما، ومن الطاقة المتجددة الميسورة التكلفة إلى السياحة البيئية ونظم الإنذار المبكر للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والتي تبني القدرة على الصمود وتمكن من التكيف مع تغير المناخ.

كما أن الحاجة إلى خضرة اقتصاد المحيطات تزداد أهمية. ويجب علينا أن نعمل بغية تطوير تكنولوجيات مبتكرة للطاقت المتجددة البحرية ولتربية الأحياء المائية والتعدين في قاع البحار والتكنولوجيا البحرية، وهو ما من شأنه إيجاد فرص عمل جديدة. والهند تشعر بالقلق إزاء ممارسات الصيد غير القانونية وتلك المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين، بما في ذلك أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. ويسعدنا أن نشترك بنشاط في عمل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، والذي يسهم إسهاماً كبيراً في مكافحة القرصنة في غرب المحيط الهندي.

نحن نسعى إلى إيجاد مستقبل للمحيط الهندي يرقى إلى مستوى شعار "الأمن والنمو للجميع في المنطقة". وقد عرض رئيس الوزراء مودي تلك الرؤية أثناء زيارته إلى موريشيوس في عام ٢٠١٥. وتضطلع رابطة بلدان حافة المحيط الهندي بدور

خاصة على منع الحطام والقمامة البحريين وتقليصهما بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال العمل العالمي والجهود الجماعية التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة.

وفي هذا الصدد، أطلقت الهند حملة واسعة النطاق تحت اسم Swachh Bharat Abhiyan (الهند نظيفة) لتنظيف المدن والقرى وتحديد أنهارها. كما قررت الهند التصدي لتحدي القضاء على جميع المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام بحلول عام ٢٠٢٢. وحيث أن البر يشكل مصدرا رئيسيا للحطام البلاستيكي، فإن هذه الحملات ستسهم إسهاما كبيرا في الحد من تدفق المواد البلاستيكية على البحر. والهند ملتزمة بالتنمية المستدامة لشراكتها من أجل الاقتصاد الأزرق بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحفظ المحيطات. ويحدونا الأمل في أن تتمكن معا من حماية وحفظ المحيطات، وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة.

**السيد بوتو (موناكو)** (تكلم بالفرنسية): بداية، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره (A/73/68) و (A/73/368) وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على الدعم الفائق الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء في العمليات الهامة والمعقدة الكثيرة المتعلقة بالمحيطات والبحار. كما نعرب عن خالص شكرنا لميسري مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/73/L.41) ومشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار (A/73/L.35)، اللذين نحن بصدد اعتمادهما اليوم واللذين تشارك موناكو في تقديمهما مرة أخرى.

إننا نعيد التأكيد من جديد، مسترشدين برؤية صاحب السمو الأمير ألبيير الثاني واعتقادنا بأن الحياة على كوكب الأرض تعتمد إلى حد كبير على سلامة محيطات العالم، التزام إمارة موناكو بحمايتها ودعم العلوم البحرية.

وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن حماية وحفظ البيئة البحرية ومنع التلوث والحد منه ومكافحته هي

والمعرفة العلمية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية والبلدان التي تعاني من أوجه ضعف خاصة من أجل مساعدتها في الوفاء بالتزاماتها الدولية. وتتعاون الهند مع شركائها في المنطقة من خلال عضويتها في خطة العمل لبحار جنوب آسيا لعام ١٩٩٥، التي تخدمها أمانة برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي. وينصب التركيز الرئيسي لخطة العمل على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط للطوارئ الناجمة عن الانسكابات النفطية وتنمية الموارد البشرية والآثار البيئية للأنشطة البرية.

ويهدف منتدى التعاون بين الهند وجزر المحيط الهادئ إلى تعزيز التعاون بين الهند و ١٤ من جزر المحيط الهادئ بشأن قضايا من قبيل الاقتصاد الأزرق وممارسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتأهب للكوارث والمسائل الصحية وإيجاد حلول عملية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا. وفي العام الماضي، بمناسبة اليوم العالمي للمحيطات، أعلنت الهند عن إنشاء صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، الذي يركز مشروعه الأول على القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في جزر المحيط الهادئ. كما رصدت الهند مليوني دولار من ذلك الصندوق لمشاريع إعادة التأهيل في أعقاب إعصار إيرما في أنتيغوا وبربودا وإعصار ماريا في دومينيكا.

قبل ثلاثة عقود، كانت الهند أول بلد يحظى بمركز المستثمر الرائد في المحيط الهندي. ويتعاون العلماء الهنود اليوم في محطات البحوث الموجودة في المحيط المتجمد الشمالي لدراسة صلاته بالمناخ في منطقتنا. ويشارك الهيدرولوجيون الهنود في جهود بناء قدرات البلدان البحرية المجاورة. وتعمل المؤسسات الهندية عن كثب مع الشركاء الإقليميين في تحسين نظم الإنذار المبكر بأموج تسونامي والأعاصير. وتنتشر السفن الحربية الهندية بغرض إيصال المساعدة الإنسانية والإجلاء في حالات الطوارئ، فضلا عن القيام بدوريات في الممرات البحرية للتصدي للقراصنة. وتلتزم الهند التزاما ثابتا بحماية بيئتها الساحلية والبحرية، وتعلق أهمية

الجسدي. كما أنها مسؤولة عن الموت المتكرر للحيتان. وقد كان عمل الاجتماع التاسع عشر للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، مفيدا في توفير المزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة ونأمل أن يؤدي ذلك إلى المزيد من الحذر واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها.

كما يود وفد بلدي أن يشير إلى أن تغير المناخ وسلامة المحيطات هما مسألتان مترابطتان بشكل مباشر. إذ أن مجرد ارتفاع درجة الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية أو درجتين مئويتين، سيكون له آثار سلبية كبيرة على البيئة البحرية. وبالتالي، فإن التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ واعتماد تدابير للتخفيف منه، أمر حيوي الأهمية.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر، الذي يعرض للخطر بقاء بعض السكان وسلامة أراضي بعض الدول، يثير أيضا مشاكل قانونية بحثة يجب معالجتها، بما في ذلك في إطار لجنة القانون الدولي.

وتمثل الشعاب المرجانية، التي تشكل ٠,٢ في المائة من سطح المحيط، موطنًا لما يصل إلى ٣٠ في المائة من جميع الأنواع البحرية المعروفة وتوفر فوائد اجتماعية واقتصادية لـ ٥٠٠ مليون شخص. ومع ذلك، تشير الدراسات إلى أن ٣٠ في المائة من الشعاب قد دمرت بالفعل، وأن أخرى عبر العالم تواجه مخاطر جراء تآكل المحيطات والابيضاض، وكلاهما ناتج عن زيادة في ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وهذا مثير للقلق بشكل خاص، حيث أن عام ٢٠١٨، هو السنة الدولية للشعاب المرجانية.

عُقد الاجتماع العام للمبادرة الدولية المتعلقة بالشعاب المرجانية في الإمارة في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر. وتجمع المبادرة، التي ترأسها أستراليا وإندونيسيا وموناكو منذ تموز/يوليه، بين الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات العلمية والمنظمات غير الحكومية. وتهدف خطة عمل المبادرة الدولية

التزامات تنطبق على الجميع. ويعتبر تلوث البلاستيك آفة عالمية حقيقية بالنظر إلى الكميات الهائلة من النفايات الموجودة في المحيطات والطريقة التي تؤثر بها اللدائن الصغيرة على البيئة البحرية وعلى السلسلة الغذائية بأكملها، بما في ذلك البشر. يجب تشجيع وتطوير مشاركة المواطنين والشراكات فيما بين صانعي السياسات، بما في ذلك على المستوى المحلي وفي القطاع الخاص.

في موناكو، فإن الفرز الانتقائي وحظر الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد والأواني البلاستيكية، قائم بالفعل منذ عدة سنوات. وفي مؤتمر بالي بشأن المحيطات، تم التعهد بتقديم نصف مليون دولار لدعم مبادرة التخلص من البلاستيك في البحر الأبيض المتوسط، من خلال مؤسسة الأمير ألبر الثاني، أمير موناكو، التي أطلقتها مع شركاء آخرين في عام ٢٠١٥.

ويجب النظر في جميع أشكال التلوث، بما في ذلك التلوث النفطي. وفي البحر الأبيض المتوسط الذي يعد بحرا شبه مغلق متوسط الحجم، يجب أن نكون حذرين بشكل خاص لمنع أي كارثة ومواجهتها. وبموجب اتفاق راموج المتعلق بمكافحة التلوث البحري، المبرم بين فرنسا وإيطاليا وموناكو، تُجرى بانتظام تدريبات مشتركة لمكافحة التلوث بهدف تحسين التنسيق وسرعة عمل جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة. علاوة على ذلك، تم تفعيل خطة شرطة اتفاق راموج خلال حادث وقع مؤخرا.

وبينما يأتي ٨٠ في المائة من التلوث البحري من مصادر برية، فإنه لبعض أنشطة المحيطات أيضا تأثير كبير على الحياة البحرية. على سبيل المثال، يؤثر الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية، الذي يمكن أن يتولد عن طريق سفن الشحن التجاري أو استخدام السونار (الموجات الصوتية) أو استخدام البنادق الهوائية الزلزالية أو الأنشطة الصناعية، بشكل خاص، على أنواع معينة مثل الثدييات البحرية والأسماك والأجناس المهاجرة. ويمكن للضوضاء تحت الماء أن تغير سلوكها وتتداخل مع اتصالاتها وتشوش عليها وتسبب لها الإجهاد والأذى

لما نسبته ٥ في المائة من قاع البحر. يجب دعم العمليات الهيدرولوجية لأنها تعود بالفائدة على الملاحة واستخدام الموارد البحرية، فضلاً عن تطوير وإدارة المناطق الساحلية.

وسيقوم العلم بدور حاسم في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المعني بحفظ الموارد البحرية واستخدامها المستدام. وينطبق الشيء نفسه على العلوم الإنسانية. وينظم معهد القانون الاقتصادي للبحار، الذي أنشئ في موناكو في عام ١٩٨٥، ندوات وينشر العديد من الأعمال. ويتضمن الكتاب السنوي لقانون البحار كلاً من المواد الأساسية والسجلات التي يتم تحديثها سنوياً، بشأن الصكوك القانونية والحقائق والأحداث المتعلقة بالشؤون البحرية وقانون البحار. وهذا هو العمل الوحيد من نوعه باللغة الفرنسية.

وقد أتاح مؤتمر المحيطات بشأن تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ ومؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر فرصاً لتطوير شراكات طموحة وتعزيز التعاون. ونرحب بالعديد من أنشطة المبعوث الخاص المعني بالمحيطات. إن إنشاء سبع جماعات معنية بالأعمال المتعلقة بالمحيطات ومتابعة الالتزامات الطوعية التي تم التعهد بها في مؤتمر عام ٢٠١٧ هما أمران أساسيان لتوجيه عملنا الجماعي واستمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة.

وبالإضافة إلى الالتزام بالحفاظ على البيئة البحرية من ناحية، وأهمية العلم من جهة أخرى، يود وفد بلدي أيضاً أن يبرز الحاجة إلى إقامة شراكات فعالة ومحددة. وقد ركزت حملة موناكو الاستكشافية العلمية من خلال تجميع هذه العناصر الثلاثة في عام ٢٠١٨، على دراسة بعض أنواع الأحياء البحرية وصحة الشعاب المرجانية، وتعزيز المناطق البحرية المحمية ومكافحة التلوث والشبكات العائمة في كولومبيا وهاواي والنرويج والمارتينيك وأستراليا، تحت شعار "التوفيق بين البشرية والبحار".

المتعلقة بالشعاب المرجانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ إلى فهم اتجاهات الشعاب المرجانية، والمساعدة على الحد من التهديدات بفعل البشر، وتعزيز الحلول الفعالة والقابلة للتكيف من أجل تحسين حمايتها.

وفي سياق هذا الاجتماع وبعد زيارة صاحب السمو الأمير ألبيير الثاني إلى بالي في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت وزارة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك في إندونيسيا والمركز العلمي في موناكو، خطاب نوايا لإرساء تعاون بشأن دراسة أثر التحمض والتلوث البحري، باستخدام الشعاب المرجانية كمؤشرات. ويسعى هذا التعاون أيضاً إلى تحديد ورصد وإعادة تأهيل الشعاب المرجانية التي ابيضت أو لحقتها الضرر، وبناء قدرات الباحثين والخبراء في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، أود أيضاً الإشارة إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي سيقدم تقريراً خاصاً عن دور المحيط والغلاف الجليدي في تغير المناخ، في موناكو في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

إن تعزيز دور العلم، الذي يجب أن يوجه جميع القرارات السياسية، هو أولوية موناكو الأخرى في مجال المحيطات وقانون البحار. وفي سياق العقد الدولي لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢١-٢٠٣٠، يرحب وفد بلدي بالموضوع الذي اختير للاجتماع المقبل للعملية التشاركية غير الرسمية في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٩. ونرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، والتي تشرف على تنسيق المرحلة التحضيرية للعقد. وقد حددت اللجنة بالفعل عدة تحديات، مثل عدم وجود طرق معترف بها دولياً لتقدير القيمة الاقتصادية لخدمات المحيطات، وصعوبة تقييم الآثار التراكمية لتغير المناخ والتلوث البحري، ونقص المعرفة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري.

كما يود وفد بلدي أن يعترف بالدور الذي تضطلع به المنظمة الهيدرولوجية الدولية، حيث لم يتم رسم خرائط إلا

بشأن مشروع القرارين المعروضين على الجمعية العامة اليوم،  
A/73/L.41 و A/73/L.35.

سأدلي الآن بنسخة مختصرة من بيان جمهورية الأرجنتين،  
وسيتم تحميل نصه الكامل على بوابة النظام المتكامل للخدمات  
المستدامة الموفّرة للورق PaperSmart.

يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد، كما هو الحال في كل عام،  
على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تمثل أحد أوضح  
الإسهامات في تعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية  
بين الدول. فالاتفاقية هي أحد الصكوك الدولية التي لها أكبر  
الآثار الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية. وقد كان الهدف من  
المفاوضات هو حل جميع المسائل المتعلقة بقانون البحار عن  
طريق صك واحد. وعليه، فإن أحكامه تمثل توازناً دقيقاً بين  
حقوق الدول والتزاماتها. ويجب الحفاظ على ذلك التوازن، بما  
في ذلك في سياق التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه قانون  
البحار من خلال العمليات المنشأة في إطار الجمعية العامة.

ويمثل التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج  
نطاق الولاية الوطنية حالياً أحد أهم المسائل المتعلقة بقانون  
البحار. وقد قررت الجمعية العامة الشروع في عملية لتنظيم  
حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق  
الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له من خلال إبرام اتفاق  
متعدد الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.  
وتنظم الجمعية مؤتمراً حكومياً دولياً، يُعقد على مدى أربع  
دورات، تحقيقاً لتلك الغاية.

وكانت الدورة الأولى، التي عقدت في أيلول/سبتمبر في  
أجواء بناءة، خطوة إيجابية، قد مهدت الطريق لوضع مشروع  
أولي للاتفاق، الأمر الذي من شأنه المساعدة على تحقيق تقدم في  
المفاوضات خلال الجولة الثانية، المقرر عقدها في عام ٢٠١٩.  
وبخصوص تلك العملية، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً أنه ينبغي  
ألا يكون وضع صك ملزم قانوناً بشأن تلك المسألة غاية في

تعد المناطق البحرية المحمية، أدوات بالغة الأهمية للحفاظ  
على التنوع البيولوجي والبيئة البحرية. وهي تساعد بشكل  
خاص على حماية الموائل البيئية الهامة والأجناس المعرضة للخطر،  
وتتيح زيادة القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. ويتعين أن  
نُحقق الغاية ٥ من الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة  
بجول عام ٢٠٢٠. كما يشكل إنشاء شبكة عالمية متماسكة  
من المناطق البحرية المترابطة فيما بينها التي تجري إدارتها بشكل  
فعال، أيضاً وسيلة لتحقيق أهدافنا.

وبالإضافة إلى ذلك، يسرني أن أعلن أن الاجتماع الثالث  
للأطراف الموقعة على مذكرة التفاهم بشأن حفظ أسماك القرش  
المهاجرة، في إطار معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من  
الحيوانات الفطرية، ينعقد حالياً في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون  
الأول/ديسمبر في متحف علوم المحيطات في موناكو. وسيكون  
عمله، ولا سيما بخصوص تدابير الحفظ المتعلقة بأنواع محددة  
وإدارة المناطق التي تعيش فيها، علاوة على التعاون، مفيداً ومثمراً  
من دون شك.

أخيراً، لا يسعني أن أحتتم بياني من دون تأكيد اهتمام  
وفد بلدي الكبير بعملية صياغة صك دولي ملزم قانوناً برعاية  
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لحفظ التنوع البيولوجي  
البحري والاستخدام المستدام له في المناطق الواقعة خارج نطاق  
الولاية الوطنية. ورئيس المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي  
ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن  
حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق  
الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، الذي افتُتح في  
أيلول/سبتمبر، بوسعه أن يعول على دعم إمارة موناكو الكامل  
في هذه المهمة المعقدة ولكن البالغة الأهمية.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):  
أولاً، أود أن أشكر سنغافورة والنرويج على قيادة المفاوضات



الأرجنتين نظاما وطنيا للمحميات البحرية من أجل حماية وحفظ عينات من الموائل البحرية والنظم الإيكولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ القانون رقم ٢٦٨٧٥ محمية نامنكورا - بانكو بردوود البحرية بوصفها المحمية البحرية الوحيدة الواقعة في عرض البحر داخل منطقة الأرجنتين الاقتصادية الخالصة. ونجري منذ عام ٢٠١٦ حوارا تشاركيا وواسع النطاق على مستوى القطاعات بهدف تحقيق توافق الآراء اللازم لوضع سياسة حكومية في مجال حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والاستخدام الحكيم لها.

إن الحطام البحري موجود في جميع بحار العالم وفي جميع خطوط العرض والأعماق. ونتيجة لذلك، فإن تلوث النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية وتفاعلاتها مع التنوع البيولوجي يمثل مشكلة معقدة متعددة القطاعات، ذات آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية عالمية. ومن المهم للغاية معالجة هذه المشكلة في إطار الجمعية العامة. وتكرس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجزء الثاني عشر منها لحماية البيئة البحرية وصونها، وتتضمن أحكاما محددة بشأن استخدام البحار ومواردها، وكذلك للحفاظ على الموارد، ولا سيما الحياة منها، وحفظ البيئة البحرية. وفي هذا السياق، اعتمد مجلس البيئة الاتحادي خطة عمل وطنية لحفظ السلاحف البحرية في جمهورية الأرجنتين، والتي تشتمل على برنامج عمل وطني للحد من تفاعل السلاحف البحرية مع الحطام البحري.

يعرب بلدي مجددا عن قلقه إزاء الاتجاه إلى استخدام قرارات الجمعية العامة لإضفاء الشرعية على الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لاتخاذ تدابير تتجاوز نطاقها الجغرافي والمادي والفردي. وتعترض الأرجنتين على هذه التفسيرات لقرارات الجمعية العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير التي تمارس بموجبها هذه المنظمات أي سلطة على السفن التي ترفع أعلام بلدان ليست أعضاء في تلك المنظمات.

أخيرا، تود الأرجنتين أن تعرب عن تقديرها لجميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على مهنتهم وجديتهم

حد ذاته بل وسيلة لتحقيق التنظيم الفعال للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وتكرر الأرجنتين التأكيد على أن الاتجار غير المشروع بأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، بما في ذلك عن طريق البحر، يوجب على الدول الامتثال والتعاون مع قواعد اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض من أجل وقف هذه التجارة.

وكذلك تكرر الأرجنتين الإعراب عن تقديرها للعمل المتواصل الذي تضطلع به لجنة حدود الجرف القاري، وتعرب مرة أخرى عن قلقها بشأن شروط الخدمة فيها. وعلى الرغم من التدابير المؤقتة، فإن المسائل المثارة، بما في ذلك التغطية الطبية، لا تزال بحاجة إلى حل دائم. ويجب علينا أن نكفل تزويد اللجنة بالموارد الكافية لذلك الأمر وبشروط خدمة تتناسب مع أهمية عملها.

تعيد الأرجنتين الإعراب عن تقديرها لإسهامات المحكمة الدولية لقانون البحار في تطوير القانون الدولي، بصفة عامة، وقانون البحار، على وجه الخصوص، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات.

إن حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبلدي. وتعمل الأرجنتين باستمرار على زيادة المعرفة بالبحار لتعزيز تنظيم أنشطة مصائد الأسماك ومكافحة الصيد غير المشروع وإلغاء الإعانات من أجل منع الصيد غير المشروع والصيد المفرط وإعادة تكوين الأرصدة السمكية وحماية التنوع البيولوجي.

ويعمل بلدنا بنشاط لبلوغ هدف حفظ ما لا يقل عن ١٠ في المائة من مناطقه الساحلية والبحرية بحلول عام ٢٠٢٠، تمشيا مع الالتزامات المقطوعة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشأت

عالمي بشأن هذا الموضوع، بأكثر من ١٨ ٠٠٠ من المشاركين المسجلين من جميع أنحاء العالم. وهذا العدد، والنجاح المذهل للمؤتمر، يدل تزايد الرغبة العالمية في بناء اقتصاد يسخر إمكانات محيطاتنا وبحارنا وبحيراتنا وأهملنا لتحسين حياة جميع الناس، لا سيما في الدول النامية، والنساء والشباب والشعوب الأصلية.

وقد كنت في نيروبي للمشاركة في المؤتمر ورأيت ذلك بأم عيني. وقد انبهرت وأنا أرى مقاولين شبابا من الدول الجزرية الصغيرة يتبادلون المعارف وأفضل الممارسات مع أشخاص من بلدان في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين. وجمع المؤتمر أشخاصا من جميع أنحاء العالم لمناقشة مسألة الاقتصاد الأزرق، وتم ذلك بطريقة إيجابية للغاية لأن جميع المشاركين تكلموا عن أهمية الاستخدام المستدام لمحيطاتنا فيما يتعلق بالاقتصاد. وركز الجميع على ما يمكن أن نفعله باستخدام المحيطات من الناحية الاقتصادية، اقترانا بما نشعر به من قلق إزاء أهمية استدامة المحيطات. وينبغي أن نعتز جميعا في الأمم المتحدة بذلك الحدث، لأنه بالفعل جسد تعددية الأطراف في أبهى حللها، بالعمل على معالجة المسائل الملموسة التي نواجهها جميعا معا.

وأود أن أنتقل الآن إلى الاجتماع التاسع عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، الذي ناقشنا فيه مسألة الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية. إن الأدلة العلمية لا تزال تظهر أن الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية يمكن أن تكون عامل إجهاد بيئي للعديد من الأنواع البحرية. والنقل البحري التجاري مصدر من مصادره. وبالإضافة إلى الجهود المبذولة في لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، ستقوم كندا كانون الثاني/يناير بشراكة مع المنظمة البحرية الدولية باستضافة حلقة عمل تقنية من أجل حفز الابتكار لتصميم السفن الهادئة من أجل الحد من الضوضاء وتحسين البيئة البحرية.

وتفانيهم، فضلا عن المساعدة المطلوبة التي يوفرها للدول الأعضاء من دون أن تطلبها. ونعيد التأكيد على أهمية ضمان أن تكون مواردها كافية للوفاء بولايتها.

**السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالفرنسية):** أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة ناتالي موريس - شارما والسيد أندرياس كرافيك، اللذين نسقا باقتدار المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار (A/73/L.35) واستدامة مصائد الأسماك (A/73/L.41).

إن كندا ملتزمة بمناصرة الجهود الوطنية والدولية فيما يتعلق بالمحيطات وقانون البحار. ويسرنا اتخاذ خطوات كبيرة خلال العام المنقضي للتصدي للتحديات التي تواجه المحيطات.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أبدأ بتسليط الضوء على بعض المجالات التي تعمل فيها الدول معا.

وهنا في الأمم المتحدة، نعمل بجد على بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في وضع اتفاق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وهذا مثال ممتاز على تعاون المجتمع الدولي بغية وضع أداة متعددة الأطراف لمعالجة مجموعة من التحديات العالمية حقا على نحو أفضل. ونتطلع إلى مواصلة تلك المناقشات تحت القيادة القديرة للسفير رينا لي، رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وقبل مجرد بضعة أسابيع، في تشرين الثاني/نوفمبر، وإلى جانب كينيا واليابان، كانت كندا فخورة باستضافة مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام، الذي عُقد في نيروبي. وكان أول مؤتمر

الالتزام، ومن خلال تعددية الأطراف لدينا، التأثير في سلوك شعوبنا في جميع أنحاء العالم وإزالة اللدائن من محيطاتنا فعلا. وهذا أمر في غاية الأهمية، وبالتالي، إذا كان هناك شيء واحد ينبغي تذكره من بياني، فهو ذلك. وأطلب إليهم أن يعودوا إلى عواصمهم ويطلبوا منها النظر في الانضمام إلى ميثاق اللدائن في المحيطات، الذي يفيد العالم بأسره. وقد قامت بعض الدول الجزرية، مثل جزر مارشال، بالتوقيع عليه مؤخرا، أسوة بالعديد من البلدان الأخرى في الأسابيع القليلة الماضية.

وأود أن أتناول بإيجاز مجموعتين من المبادرات المحلية لمعالجة التحديات المتعلقة بالمحيطات في كندا. وفيما يتعلق بأهداف حفظ البيئة البحرية، تواصل كندا إحراز تقدم مطرد نحو تحقيق التزامها بحفظ ١٠ في المائة من مناطقها البحرية والساحلية بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المتفق عليه على الصعيد الدولي. كما تجاوزت هدفها الذاتي المتمثل في ٥ في المائة لعام ٢٠١٧. وبالنظر إلى أن كندا تتوفر على أطول خط ساحلي في العالم، فإن ذلك المسعى مسعى لا يستهان به. والأهم من ذلك أننا تعلمنا الكثير من الدروس الهامة في خضم ذلك، نأمل أن تساعد الجهود التي يبذلها الآخرون.

وعلاوة على ذلك، تقوم كندا بتنفيذ خطة لحماية المحيطات، صممت لتحسين السلامة البحرية والنقل البحري المسؤول، وحماية بيئتنا البحرية وتوفير إمكانيات جديدة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الساحلية. كما قدمت كندا "مبادرة الحيتان"، التي تشمل تدابير جوهرية لحماية أنواع الحيتان المهددة بالانقراض مثل الحوت القاتل الجنوبي، وهو عنصر حيوي من عناصر النظام الإيكولوجي البحري المحلي قبالة ساحل كولومبيا البريطانية.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من كل التقدم الذي أحرز على الصعيد الدولي في كندا، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به للتغلب على

وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت كندا على اتفاق منع مصائد الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي. وباعتبارنا دولة ساحلية في المحيط المتجمد الشمالي، فإننا فخورون بالتوقيع على اتفاق تاريخي ملزم قانونا وبأن نكون وديعه في المستقبل. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها التوصل إلى اتفاق دولي بهذا الحجم الذي قبل القيام بأي أنشطة صيد تجاري في منطقة من أعالي البحار. والاتفاق سينشئ أيضا برنامجا مشتركا للبحث والرصد العلميين من أجل تحسين فهم النظم الإيكولوجية في المنطقة وتحديد ما إذا كان من الممكن صيد السمك على أساس مستدام.

ويتجسد التزام كندا بالمحيطات في الأهمية التي نوليها للمسائل المتعلقة بالمحيطات خلال رئاستها لمجموعة الدول السبع. وفي إطار رئاستنا، انضمت الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا إلى البلدان الأعضاء في مجموعة الدول السبع لمناقشة التحديات الرئيسية والأهداف المشتركة. كما أدى النهوض بالمساواة بين الجنسين وإشراك الشباب وتعزيز الابتكار دورا هاما في تركيز مجموعة الدول السبع على المحيطات خلال فترة رئاسة كندا. ومن بين النتائج الجديرة بالملاحظة في مجال الحفظ خطة شارلوفوا للمحيطات السليمة والبحار والمجتمعات الساحلية القادرة على الصمود. وتشمل ميثاق اللدائن في المحيطات، الذي يجسد عزمنا المشترك على القضاء على التلوث باللدائن، الذي يشكل تهديدا كبيرا لمحيطاتنا. وأود من جميع من يدونون ملاحظات اليوم ويستمعون إلي أن ينصتوا لي لمدة ١٠ ثوان. إن كان هناك استنتاج واحد يستشفونه من بياني ويعودون به إلى عواصمهم، فهو أن يطلبوا من بلدانهم أن توقع على ميثاق اللدائن في المحيطات وتتنفيذ به، مثلما فعلت العديد من البلدان بالفعل. وأشجعهم على ذلك لأنه يمثل التزاما من جانب الدول الأعضاء بالامتثال على نحو حقيقي بالمبادئ المتعلقة باللدائن في محيطاتنا، إذ يمكننا بإظهار هذا النوع من

كولومبيا مجددا التزامها بالتنمية والإدارة المستدامة لمواردها السمكية، لا من أجل بناء بلد مستدام فحسب، بل وبناء مصائد أسماك مستدامة على نطاق عالمي، بما يضمن الوصول إلى الموارد السمكية للأجيال المقبلة.

وتمشيا مع هذا الالتزام، تقرر كولومبيا بالإسهام القيم الذي يمثله مشروعاً القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك. مع ذلك، نلاحظ أن كليهما يتضمنان صيغة لا تتشاطرهما الحكومة الكولومبية فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، مثل القول بأن هذه الاتفاقية هي الإطار المعياري الوحيد لتنظيم الأنشطة التي تجرى في المحيطات.

وكولومبيا تضطلع بأنشطتها في البيئة البحرية في ظل التقيد التام بالالتزامات الدولية المختلفة التي اعتمدها أو قبلتها صراحة، وتغتتم هذه الفرصة لتكرر أنها لم تصدق على اتفاقية قانون البحار، مما يجعل أي حكم من أحكامها، باستثناء تلك التي قبلتها كولومبيا صراحة، غير قابل للإنفاذ أو للاحتجاج به. ولذلك، تدرك جمهورية كولومبيا أن مشروع قرار اليوم، ومشاركتنا في عملية اعتماده لا يمكن اعتبارها أو تفسيرها على نحو يوحي بالقبول الصريح أو الضمني من جانب الدولة الكولومبية للأحكام الواردة في الاتفاقية. والروح البناءة التي توجه بلدنا بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار تقوم على الاعتقاد الراسخ بأن جميع الدول تلتزم بحماية البحار ومواردها، وأن المستقبل المستدام للعالم يعتمد على تلك الحقيقة إلى حد كبير. وكولومبيا على استعداد للعمل بالتعاون مع الدول الأخرى لمواجهة تحديات الحفاظ على صحة المحيطات. ولتلك الأسباب، تعرب كولومبيا عن تحفظاتها على أي ذكر للاتفاقية في مشروع القرار ذي الصلة، وتكرر أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بمضمونها.

السيد كبايدو (توغو) (تكلم بالفرنسية): تحيط توغو علماً وترحب بالجودة العالية للتقريرين الفنيين (A/73/68 و A/73/368)

التحديات المعقدة التي تواجه محيطاتنا، وبعضها نتيجة لتغير المناخ. وما من بلد لديه جميع الإجابات، ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأننا لن ننجح في إيجاد الحلول إلا بالعمل معاً. ويمكن الاعتماد على كندا باعتبارها شريكاً فعالاً في التعاون على تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمحيطات من أجل بناء عالم يعمه السلام وأكثر شمولاً وازدهاراً، في حين أن ترشيح كندا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة عضوية من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٢ دليل آخر على التزامنا بالعمل على تحقيق هذه الأهداف معاً.

السيد فرنانديث دي سوتو بالديراما (كولومبيا) (تكلم

بالإسبانية): يود الوفد الكولومبي أن يعرب عن خالص شكره للسيدة ناتالي موريس - شارما، ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، على عملهما المثالي بصفتهم ميسرين لمشروع القرارين بشأن المحيطات وقانون البحار (A/73/L.35) والصيد المستدام (A/73/L.41)، على الترتيب. ومنذ توليها لهذا الدور وهما يقودان المناقشات بكرامة وشفافية وبروح بناءة تتجسد في النصوص المعروضة علينا اليوم.

إن كولومبيا بلد ذو شريطين ساحليين على المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، توفر ظروفهما الجغرافية والبيولوجية طائفة واسعة من التنوع من حيث النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وسلامة تلك النظم الإيكولوجية لا ترهن بالإدارة الوطنية المتسقة والمسؤولة فحسب، بل أيضاً بأسلوب إدارة البلدان الأخرى التي لها تأثير على المحيطات. إن كولومبيا، بوصفها بلداً شديد التنوع، تلتزم بحفظ تلك النظم الإيكولوجية وحمايتها وتنميتها على نحو مستدام بتنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي تبرز أهمية الموضوع على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، لدينا مؤسسات رئيسية للمسائل البحرية والساحلية، تسترشد برؤية شاملة في البحار والسواحل ومواردها تشكل عناصر أساسية لأعمالنا. ولذلك، تؤكد

دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وبلدي، الذي شارك بنشاط في هذه الدورة، يعترف مواصلة التزامه خلال الدورتين المزمع عقدهما في عام ٢٠١٩ من أجل ضمان إعداد ووضع الصيغة النهائية لصك طموح في عام ٢٠٢٠ كنتيجة لهذه العملية الهامة.

وإذ نشارك بالفعل في الدورة الأولى، فإن بلدي ملتزم أيضا بالدورة الثانية من العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. ونتيجة لذلك، في أيار/مايو، واستجابة لدعوة الجمعية في الفقرتين ٣١٢ و ٣١٥ من القرار ٧٣/٧٢، قامت توغو، ولديها مركز تنسيق وطني، بتعيين خمسة خبراء في مجموعة الخبراء، شارك بعضهم في حلقات العمل الإقليمية التي عقدت في عام ٢٠١٨ في بالاو وغانا. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يقر ويشيد بإسهام شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية خلال تلك العمليات والعديد من العمليات الجارية الأخرى، فضلا عن مساعدتها المتعددة الأوجه للدول الأعضاء، لا سيما في مجال بناء القدرات في تنظيم وإدارة الزمالات المختلفة التي أفادت العديد من المسؤولين من إدارتنا الوطنية.

وتود توغو أيضا أن تغتنم هذه الفرصة خلال النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٧٨ من جدول الأعمال للإشادة بالسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ودعمهما للعمل المنجز في إطار ولاية كل منها.

وإيماننا منا بأن حفظ محيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام يكتسي أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة، انضمت توغو إلى مقدمي مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار (A/73/L.35)، الذي عرضه ممثل

المقدمين إلى الجمعية من الأمين العام في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٨ من جدول الأعمال، بشأن المحيطات وقانون البحار، وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرار الجمعية العامة ٧٣/٧٢.

وكما يؤكد التقرير الوارد في الوثيقة A/73/368 عن حق، فإن المحيطات، رثة العالم والموفر لمعظم الأكسجين على الأرض، تؤدي دورا أساسيا في الحياة اليومية، لأنها حيوية الأهمية بالنسبة للعديد من المجالات الرئيسية مثل الأمن الغذائي وسبل العيش والسياحة والنقل وتنظيم المناخ. ونتيجة لذلك، فإن المجتمعات الساحلية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، تعتمد على المحيطات اعتمادا كبيرا، حيث تساعد في القضاء على الفقر وتسهم في تحقيق التنمية المحلية، وتشكل أسس اقتصاد بحري مستدام.

إن توغو، وهي طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية. من بين صكوك أخرى، ما فتئت تولي أهمية خاصة للمسائل المتعلقة بالمحيطات، التي تتناولها الحكومة بطريقة متكاملة ومتعددة التخصصات والقطاعات في سياق تنفيذ الاتفاقية. لذلك، ومع أخذ التحديات المتصلة بحفظ الموارد البحرية الواقعة في نطاق ولايتها الوطنية واستخدامها على نحو مستدام في الاعتبار، فقد أنشأ بلدي بموجب مرسوم رئاسي سلطة وطنية لأعمال الدولة في البحر، وتتمثل مهمتها في تعزيز عمل المؤسسات العامة وتنسيق جميع الجهود المشتركة بين القطاعات بهدف الحفاظ على المصالح البحرية لتوغو. وتضم تلك الهيئة المجلس الأعلى للبحار، وهو إطار ممتاز يحدد المبادئ التوجيهية لسياستنا البحرية تحت سلطة رئيس الجمهورية وتتولى سلطات القطاع البحري تنفيذ قراراتها الاستراتيجية.

وترحب توغو بنجاح عقد الدورة الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي، في الفترة من ٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، لوضع صك



المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما تحقيق الهدف ١٤ الذي سيساعد في نهاية المطاف في القضاء على الفقر وكفالة النمو الاقتصادي والأمن الغذائي المستدام، وكذلك تهيئة سبل العيش المستدامة وفرص العمل اللائق في الوقت نفسه.

**السيدة هورباتشيفا (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن ندلي ببيان بصفتنا الوطنية.

وتعرب أوكرانيا اليوم عن سعادتها بالانضمام إلى العديد من الوفود الأخرى في تقديم مشروع القرارين A/73/L.41 و A/73/L.35 بشأن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك على التوالي. ونثني على القيادة المثالية للميسرين في جميع مراحل العملية.

ولا تزال البيئة البحرية مسألة تبعث على القلق الشديد بسبب تغير المناخ، والأنشطة البشرية في البر والبحر، والحطام البحري، والإفراط في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ما يشكل عبئا على النظم الإيكولوجية البحرية ويؤدي إلى تدهورها تدريجيا. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن نضمن أن المجتمع الدولي يولي مزيدا من الاهتمام لهذه المشاكل ويواصل اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي لها. ونود في ذلك الصدد، أن نعيد ما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (A/73/368) بشأن المحيطات وقانون البحار، الذي يشدد القول بأنه يجب على الدول الأعضاء تكثيف جهودها إذا أردنا تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، فضلا عن زيادة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ولأجل تماسك هذه الجهود وفعاليتها وطول أمدها، فإنه يجب بذلها في سياق الإطار القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ونسلم بالحاجة إلى تعزيز إدارة المحيطات باعتبارها حجر الزاوية في حفظ وحماية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي، وكذلك

سغاغورة بلاغة للتو، وكما حدث في الماضي، سنصوت مؤيدين له بطبيعة الحال. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالاستمرار في تضمين مشروع القرار الفقرة ١٢٠، التي ترحب فيها الجمعية العامة باعتماد ميثاق بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا في لومي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا. وصدقت توغو على الميثاق، وتدعو الدول الأعضاء الأخرى في منطقتنا للانضمام إلى هذا الصك القانوني الهام، الذي سيمكن دخوله حيز التنفيذ في غضون فترة زمنية معقولة القارة الأفريقية، في جملة أمور، من منع الجريمة الوطنية والعابرة للحدود الوطنية والمعاقبة عليها، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح على السفن، وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من الاتجار غير المشروع بجميع أنواعه في البحر.

إضافة إلى ذلك، في ٢١ أيلول/سبتمبر، ووفقا للفقرة ٨ من المادة ٧٦ من الجزء السادس من اتفاقية قانون البحار، قدمت توغو وبنن إلى الأمين العام طلبا مشتركا بمد الجرف القاري لكل منهما بما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري. وفي هذا الصدد، يسر وفدي أن يلاحظ أن مشروع القرار المقدم خلال الدورة الثالثة والسبعين ينص الآن على أن الدول الساحلية، ولا سيما البلدان النامية، يمكنها أن تطلب المساعدة المالية والفنية من الصندوق الاستئماني في سياق تقديم طلبات جديدة أو منقحة، ويرحب بالتحسين الذي يتيح بموجبه مشروع القرار لأعضاء اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري الانضمام إلى خطة التأمين الصحي للأمم المتحدة على أساس استثنائي.

وختاما، ما زال بلدي يرى أنه لا غنى عن تنفيذ الاتفاقية لتعزيز التنمية المستدامة والسلامة للمحيطات ومواردها، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية

الصيدان الأوكرانيين وتغلق المرور صوب الموانئ الأوكرانية ببناء جسر غير مشروع على مضيق كيرتش، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة.

وفي ٣١ آب/أغسطس نشرت المحكمة التي تنظر في قضية أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أمرا إجرائيا حددت فيه أنها ستبت البت في الاعتراضات على الولاية القضائية من الاتحاد الروسي في المرحلة الأولية للإجراءات. ولا ترى أوكرانيا أن تلك الاعتراضات التي أثارها الاتحاد الروسي معقولة أو أنها ستكون مقبولة لدى المحكمة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت أوكرانيا ملاحظات خطية بشأن الاعتراضات الأولية من قبل روسيا.

وللأسف، فإن الحقيقة اليوم هي أن روسيا واصلت إجراءاتها غير المشروعة في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش، علاوة على تصعيد نزاعها مع أوكرانيا. وبناء جسر غير قانوني على المضيق، تنتهك روسيا العديد من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما فيها تلك المتعلقة بأوكرانيا في مياها الإقليمية والالتزامات روسيا المتعلقة بحماية البيئة البحرية وعدم عرقلة المرور عبر مضيق كيرتش، وهو عبارة عن شريط مائي ضيق مزدحم يربط منطقة البحر الأسود وبحر آزوف، علاوة على انتهاكه لموانئ أوكرانيا في ماريوبول وبيرديانسك. علاوة على ذلك، ومنذ ٢٩ نيسان/أبريل شنت روسيا حملة جديدة للمساس بحقوق أوكرانيا في بحر آزوف عن طريق عرقلة مرور السفن عبر مضيق كيرتش وبحر آزوف. وخلال الفترة القصيرة نسبيا التي انقضت منذ ذلك الحين، منعت روسيا عبور ما يزيد على ٢٠٠ سفينة دون تمييز في انتهاك لالتزامها الأساسي بموجب اتفاقية قانون البحار بعدم إعاقة أو عرقلة المرور عبر المضيق. ولم يوقف الاتحاد الروسي أنشطته هذه، بل زاد عليها بأنشطة جديدة، في انتهاك صارخ لاتفاقية قانون البحار. وقبل أسبوعين فقط هاجم سفنا تابعة للبحرية الأوكرانية واحتجزها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأوكرانيا.

في ضمان العلاقات السلمية بين الدول. وأوكرانيا ملتزمة بضمان سلامة المحيطات والبحار وإنتاجيتها كي يتسنى لها الاستمرار في دعم التنمية المستدامة لما فيه خير البشرية جمعاء. ونعرب عن احترامنا التام لجميع أحكام الاتفاقية ونواصل تنفيذها بحسن نية. وبموجب هذه الاتفاقية، فإن لأوكرانيا حقوقا حصرية للموارد الحية في نطاق مياها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة. ومنذ عام ٢٠١٤ ما زال الاتحاد الروسي ينتهك تلك الحقوق في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش بصورة متعمدة وفاضحة.

وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها باستخدام الوسائل السلمية لتسوية أي منازعات قد تنشأ بينها فيما يتعلق بتفسير الاتفاقية أو تطبيقها. وتماشيا مع المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٢٧٩ من اتفاقية قانون البحار سعت أوكرانيا باستمرار إلى حل نزاعها مع روسيا بطريقة سلمية. وأود في ذلك الصدد، أن أطلع الجمعية على إجراءات التحكيم التي شرعت فيها أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي. ففي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ سلمت أوكرانيا الاتحاد الروسي إخطارا وبيان دعوى بموجب المرفق السابع من اتفاقية قانون البحار تشير فيهما إلى نزاع يتعلق بالحقوق الساحلية للدولة في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش.

وفي ١٩ شباط/فبراير من هذا العام، قدمت أوكرانيا مذكرة عن طريق المحكمة الدائمة للتحكيم في المحكمة الدولية لقانون البحار تبين فيها أن روسيا قد انتهكت الحقوق السيادية لأوكرانيا في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش. وتدعي المذكرة أن روسيا قد منعت أوكرانيا بصورة غير قانونية منذ عام ٢٠١٤ من ممارسة حقوقها البحرية وواصلت استغلال الموارد السيادية لأوكرانيا سعيًا وراء تحقيق مصالحها الخاصة، متعديا بذلك على حق أوكرانيا في تنظيم مناطقها البحرية. وبذلك الانتهاكات للقانون الدولي، تواصل روسيا سرقة موارد أوكرانيا في مجالي الطاقة ومصادر الأسماك، وتسبب الضرر لسبل معيشة

البحرية الدولية وفقا لقرار لجنة السلامة البحرية. وبالنظر إلى حالة عدم التيقن العميق من الحالة وآثارها الجسيمة على سلامة الملاحة وأمنها، تحث أوكرانيا بشدة جميع الدول على التأكد من الأخذ في الاعتبار بهذه التقارير بالنسبة للسفن التي يحق لها أن ترفع علمها عند الإبحار في الجزء الشمالي من البحر الأسود. وتدعو أوكرانيا أيضا جميع الدول والمنظمات الدولية للامتناع عن أي إجراءات أو معاملات قد تفسر على أنها اعتراف بالإجراءات الانفرادية التي يتخذها الاتحاد الروسي والتي حالت دون وفاء أوكرانيا بالتزاماتها الدولية بموجب المعاهدات والصكوك التعاهدية السارية.

وتعتمد قدرة الدول على تعظيم منافع المحيطات والبحار وتنمية اقتصاد مستدام يعتمد على المحيطات على الحفاظ على أمن الحيز البحري وتعزيزه. وبالتالي، فإننا ندين أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في الحيز البحري والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، علاوة على الأنشطة البحرية الأخرى التي تهدد الاستقرار والأمن والرخاء على النطاق العالمي. وفي ذلك الصدد، فإن لدينا اعتقادا راسخا بأن من الضروري اتباع نهج منسق ومتكامل لجميع المسائل المتعلقة بالمحيطات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

وختاما، نود أن نعرب عن امتناننا للأمانة العامة ولشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملهما ودعمهما المستمرين على مدار العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وصفت أوكرانيا في رسالة بعثت بها إلى المحكمة، نمط المضايقات المستمرة من جانب روسيا للسفن الأوكرانية والدولية الساعية للمرور عبر مضيق كيرتش إلى ميناءي ماريوبول وبيرديانسك وغيرهما من الموانئ الأوكرانية. وأدت تلك الإجراءات التي اتخذتها روسيا إلى إغلاق مضيق كيرتش تماما أمام جميع السفن، ما أدى إلى الاحتجاج ليس من جانب أوكرانيا وحدها بل من جانب سلطات تمثل الدول الشاطئية الأخرى في البحر الأسود. ويصر كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا على حقهما في حرية المرور عبر المضيق. وترى أوكرانيا أنه لا بد من مساءلة روسيا عن الانتهاكات الجسيمة لقانون البحار الدولي.

ويواصل الاتحاد الروسي اتباع سياسة تسعى لإضفاء الشرعية على ضم القرم باستخدام أساليب واستراتيجيات تخريبية مختلفة. من بينها تلك التي يتخذها من خلال المنظمة البحرية الدولية. ولا يمكن النظر إلى ادعاء روسيا بأن لها مسؤولية عن تنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية في المناطق البحرية المتاخمة لشبه جزيرة القرم على أنها يشكل أساسا سليما لتنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية، ولا يمكن أن يكون له أي عواقب قانونية. وعلاوة على ذلك، أدت الإجراءات الانفرادية المتهورة لروسيا، مثل الممارسات غير المشروعة المتعلقة بإصدار شهادات الملاحين وتسجيل السفن في شبه جزيرة القرم المحتلة، ومحاولاتها الرامية إلى إحكام سيطرتها على أصول أوكرانيا في مجالي البحث والإنقاذ في شبه الجزيرة المحتلة، إلى تحول الجزء الشمالي من البحر الأسود إلى منطقة غير شرعية للنقل البحري الدولي.

ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ واصلت أوكرانيا تقديم تقارير مفصلة على أساس نصف سنوي تقريبا عن الأخطار التي تهدد سلامة وأمن الملاحة البحرية في المناطق البحرية المتاخمة لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي والمحتلة مؤقتا، وكذلك عن مدينة سيفاستوبول في أوكرانيا، وقد عممتها أمانة المنظمة